



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عمر
عليه السلام

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

حاشية على رسالة
فى
القضاء عن المييت

تأليف:

العلامة الحجة آية الله العظمى
الشيخ عبد الله الهاقانى قدس سره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حاشيه على رساله فى القضاء عن الميت

كاتب:

ملا عبد الله بن محمد حسن مامقانى

نشرت فى الطباعة:

مجمع الذخائر الاسلاميه

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٦	حاشية على رسالة فى القضاء عن الميت
٦	اشارة
٦	اشارة
٢٩٠	[فى نقل بعض الأخبار الواردة فى انتفاع الميت بما يفعله الأحياء]
٢٩٦	[فى تعيين قضاء الصلوات الفاتنة على ولى الميت]
٢٩٧	[الكلام فى القاضى عن الميت]
٣٠٤	[الكلام فى المقضى عن الميت]
٣٠٩	[الكلام فى المقضى عنه]
٣١١	[فى أحكام القضاء و شروطه و فيه مسائل]
٣١١	[المسألة الأولى فى أن القضاء عن الميت نيابة عنه لا أنه تكليف أصلى على الولى]
٣١٢	[المسألة الثانية هل الملحوظ فى كونه ديناً الأمر الأداى أو الأمر القضائى]
٣١٣	[المسألة الثالثة فى سقوط القضاء عن الميت بفعل الغير]
٣١٣	اشارة
٣١٦	[فى صحة الاستيجار و سقوط ذمة الميت بفعل الغير]
٣٢٥	تعريف مركز

حاشية على رسالة في القضاء عن الميت

اشارة

□
نام كتاب: حاشية على رسالة في القضاء عن الميت موضوع: فقه استدلالى نويسنده: مامقانى، ملا عبد الله بن محمد حسن تاريخ وفات مؤلف: ١٣٥١ هـ ق زبان: عربى قطع: رحلى تعداد جلد: ١ ناشر: مجمع الذخائر الإسلامية تاريخ نشر: ١٣٥٠ هـ ق نوبت چاپ: اول مكان چاپ: قم- ايران ملاحظات: اين كتاب حاشيه ايست بر كتاب "رسالة في القضاء عن الميت" شيخ انصارى رحمه الله كه در آخر كتاب "نهاية المقال في تكملة غاية الآمال" چاپ گرديده است

ص: ١

اشارة

[في نقل بعض الأخبار الواردة في انتفاع الميت بما يفعله الأحياء]

قوله طاب ثراه فعن الانتصار بعد اختيار ان الولي (-اه-)

ما عزى إلى الانتصار موجود فيه قال (-ره-) في باب الصوم مسئلة و مما ظن انفراد الإمامية به و لها فيه موافق و سنذكره القول بان الصوم يقضى عن الميت كأننا فرضنا رجلا مات و عليه أيام من شهر رمضان لم يقضها بغير عذر فيتصدق عنه لكل يوم بمد من طعام فان لم يكن له مال صام عنه وليه فإن كان له وليان فأكبرهما و باقى الفقهاء يخالفون فى ذلك و لا يرون أنه يصام عن الميت فى قضاء شهر رمضان و فى التذير بل يتصدق عنه و حكى عن ابى ثور انه يصام عن الميت فى قضاء شهر رمضان و فى التذير و هذه موافقة للإمامية و الحجّة للإمامية الإجماع المتكرر و قد طعن بما نقوله بقوله تعالى و أن ليس للإنسان إلا ما سعى و ان ذلك ينبغى ان يكون سعى غيره له و بما روى عن النبى صلى الله عليه و آله من قوله عليه السلام إذا مات المؤمن انقطع عمله ألا من ثلث صدقة جارية و ولد صالح يترحم عنه و علم ينتفع به و لم يذكر الصوم منه و الجواب عن ذلك ان الآية انما تقتضى ان لا يثاب الإنسان إلا بسعيه و نحن لا- نقول الميت يثاب بصوم الحى و تحقيق القول فى هذه المواضع إلى آخر ما نقله الماتن (-ره-) ألا ان فى بعض الفقرات غلطا من التأسخ غير مغير للمعنى فمنها قوله فى صوم الولي و الصحيح فى صوم وليه و منها قوله و الثواب فى هذا الفعل و الصحيح و الثواب على الحقيقة فى هذا الفعل و منها قوله لأجل هذا الفعل و الصحيح لأجل هذا العمل و منها قوله و سبب عن صومه و الصحيح و سبب صومه و منها قوله و قيل صام عنه و الصحيح و لأنه حصلت له به علقه قيل لأجلها صام عنه

قوله طاب ثراه ثم ساق أخبارا نبوية (-اه-)

قال فى الانتصار بعد ذكر ما نقل عنه فى المتن ما لفظه و خبرهم هذا معارض لما يروونه عن عائشة ان النبى صلى الله عليه و آله قال من مات و عليه صيام صام عنه وليه و فى خبر آخر ان أمرية جاءت إلى النبى (-ص-) فقالت أنه كان على أمى صوم شهرا فأقضيه عنها فقال صلى الله عليه و آله أ رأيت ان كان على أمك دين أ كنت تقضيه قالت نعم فقال صلى الله عليه و آله فدين الله أحق ان يقضى و بما رواه ابن عباس عن النبى (-ص-) فى صوم التذير أنه أمر وليه ان يصوم عنه انتهى ما فى الانتصار

قوله طاب ثراه و تبعه فى جميع السيد أبو المكارم (-اه-)

هذه النسبة (- أيضا-) فى محلها فإنه قال فى الغنية فى مبحث قضاء الصلوة ما لفظه و من مات

ص: ٢٨٦

و عليه صلاة و جب على وليه قضاؤها و ان تصدق عن كل ركعتين بمد اجزئه فان لم يستطع فعن كل اربع بمد فان لم يجد فمد لصلاة النهار و مد لصلاة الليل و ذلك بدليل الإجماع الماضي ذكره و طريقه الاحتياط و كذلك نقول في وجوب قضاء الصوم و الحج على الولي و قوله تعالى وَ أَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى و ما روى من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله إِذَا مَاتَ الْمُؤْمِنُ انقطع عمله الا من ثلث لا ينافي ما ذكرناه لأننا نقول ان الميت يثاب بفعل الولي و لا ان عمله لم ينقطع و انما نقول ان الله تعالى تعيد الولي بذلك و الثواب له دون الميت و يسمى قضاء عنه من حيث حصل عند تفریطه و يعارض المخالف في قضاء العبادة عن الميت بما رووه عن عائشة ثم ساق الخبرين الأولين من الأخبار المتقدمة في عبارة الانتصار و قال عقيب الثاني و مثل ذلك روى في الحج في خبر الخنعمية عنه (- ص) حين سألته عن قضائه عن أبيها ثم ساق رواية ابن عباس

قوله طاب ثراه ثم من بعده الفاضل في المختلف

نسبة الجواب عن الآية بما ذكره السيد (- ره-) إلى (- لف-) في محلها فإنه عنون المسئلة تفصيلا و أجاب عن الاستدلال بالآية بمثل جواب الانتصار

قوله طاب ثراه مع ان الشهيد (- ره-) في (- كرى-) حكى عنه (- اه-)

قال في (- كرى-) في ذيل أحكام الأموات ما لفظه البحث السادس فيما يلحق من الأفعال بعد موته قال الفاضل (- ره-) اما الدعاء و الاستغفار و الصدقة و أداء الواجبات التي تدخلها النيابة فإجماع قال الله تعالى وَ الَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَ قَالَ اللهُ تَعَالَى وَ اسْتَغْفِرْ لِدُنْيِكَ وَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ وَ قد سبق في الدعاء للميت عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله اغفر حيننا و ميتنا و عن الأئمة عليهم السلام نحو ذلك و في الفقيه عن الصادق عليه السلام ان الميت يفرح بالترحم عليه و الاستغفار كما يفرح الحي بالهدية تهدي اليه و روى ان النبي (- ص-) قال لعمر بن العاص لو كان أبوك مسلما فاعتقتم عنه أو تصدقتم عنه أو حججتم عنه بلغه ذلك و في البخاري و غيره عن ابن عباس قال رجل ان أختي نذرت ان تحج و انها ماتت فقال النبي (- ص-) لو كان عليها دين أ كنت قاضيه قال نعم قال فاقض دين الله فهو أحق بالقضاء و اما ما عداهما فعندنا انه يصل اليه روى ابن بابويه عن الصادق عليه السلام سئله تلحق المؤمن بعد وفاته ولد يستغفر له و مصحف بخلفه و غرس يغرسه و صدقة ماء يجريه و قليب يحفره و سئله يؤخذ بها من بعده قلت هذا الحديث يتضمن المهم من ذلك إذ قد روى ابن بابويه (- ره-) (- أيضا-) عن الصادق عليه السلام من عمل من المسلمين عن ميت عملا صالحا أضعف له اجره و نفع الله عز و جل به الميت قال و قال عليه السلام يدخل على الميت في قبره الصلوة و الصوم و الحج و الصدقة و البر و الدعاء و يكتب أجره للذي فعله و للميت انتهى المهم الآن مما في (- كرى-)

قوله طاب ثراه و قد حكى أكثرهما في الذكري (- اه-)

حيث ان وضع التعليق على استيفاء ما أهمله الماتن (- ره-) لزمننا نقل ما في (- كرى-) بطوله تميما للفائدة و تكميلا للعائدة غايته انا نترك ذكر ما سطره الماتن (- ره-) من متون الاخبار فرارا من التكرار قال في (- كرى-) بعد عبارته المزبورة ما لفظه و لنذكر هنا احاديث من هذا الباب ضمنها السيد المرتضى رضي الله عنه أبو القاسم علي بن الطاوس الحسيني طيب الله سره كتابه المسمى غياث سلطان الوري لسكان الثرى و قصد به بيان قضاء الصلوة عن الأموات الحديث الأول رواه الصدوق (- ره-) في كتاب من لا يحضره الفقيه و قد ضمن صحه ما اشتمل عليه فإنه حجة بينه و بين ربه ان الصادق عليه السلام سأله عمر بن يزيد أ نصلي عن الميت فقال نعم حتى انه ليكون في ضيق فيوسع عليه ذلك الضيق ثم يؤتى فيقال له خفف عنك هذا الضيق بصلاة فلان أخيك عنك الثاني ما رواه علي بن جعفر في مسائله عن أخيه موسى عليه السلام قال حدثني أخى موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألت أبى جعفر بن محمد عليهما السلام عن الرجل إلى آخر ما في المتن من متن الرواية مع ابدال قوله عليه السلام إذا فعل بقوله عليه السلام إذا جعل ثم قال و

لفظ ما أحبّ للعموم و جعلها نفسها للميت دون ثوابها ينفي أن تكون هديّة صلاة مندوبة الثالث من مسائله (- أيضا-) عن أخيه موسى عليه السلام و سأله عن الرّجل هل يصلح ان يصلّي و يصوم عن بعض اهله بعد موته فقال نعم يصلّي ما أحبّه و يجعل ذلك للميت فهو للميت إذا جعله له الرابع ما رواه الشيخ أبو جعفر الطّوسى بإسناده إلى محمّد بن عمر بن يزيد قال قلت لأبي عبد الله عليه السّلام يصلّي عن الميت قال نعم انه ليكون في ضيق فيوسّع عليه ذلك ثمّ يؤتى فيقال له خفف عنك هذا الصّيق بصلاة فلان أخيك الخامس ما رواه بإسناده إلى عمّار بن موسى السّاباطى من كتاب أصله المروى عن الصّادق عليه السّلام عن الرّجل يكون عليه صلاة أو يكون عليه صوم هل يجوز له ان يقضيه رجل غير عارف قال لا يقضيه إلا مسلم عارف السّادس ما رواه الشيخ (- ره-) (- أيضا-) بإسناده الى محمّد بن ابى عمير عن رجاله عن الصّادق عليه السّلام فى الرّجل يموت و عليه صلاة أو صيام قال يقضيه اولى النّاس به السابع ما رواه الشيخ محمّد بن يعقوب الكليني (- ره-) فى الكافى بإسناده إلى ابن ابى عمير عن حفص بن البختري عن أبى عبد الله عليه السّلام فى الرّجل يموت و عليه صلاة أو صيام قال يقضى عنه اولى النّاس به الثامن هذا الحديث بعينه عن حفص بطريق آخر إلى كتابه الذى هو من الأصول التاسع ما روى فى أصل هشام بن سالم من رجال الصّادق و الكاظم عليهما السّلام و يروى عنه ابن ابى عمير قال هشام فى كتابه و عنه عليه السّلام قال يصل إلى الميت الدّعاء و الصّدقة و الصّلموة و نحو هذا إلى آخر ما فى المتن العاشر ما رواه على بن أبى حمزة فى أصله و هو من رجال الصّادق و الكاظم عليهما السّلام إلى آخر ما فى المتن و عقبه بقوله أقول و هذا (- أيضا-) ذكره ابن بابويه (- ره-) فى كتابه الحادى عشر ما رواه الحسين بن الحسن العلوى الكوكبى فى كتاب المنسك بإسناده إلى على بن حمزة قال قلت لأبى إبراهيم عليه السّلام أحجّ و أصلّى و أتصدّق عن الأحياء و الأموات من قرابتي و أصحابى قال نعم صدّق عنه و صلّى عنه و لك أجر آخر بصلوتك إياه قال ابن طاوس رحمه الله عليه يحمل فى الحيّ على ما تصحّ فيه النيابة من الصّلموة و يبقى الميت على عمومه الثّانى عشر ما رواه الحسن بن محبوب فى كتاب المشيخة إلى آخر ما فى المتن من متن الحديث ثمّ قال و هذا الحسن بن محبوب يروى عن ستين رجلا من أصحاب ابى عبد الله عليه السّلام و روى عن الرّضا عليه السّلام و قد دعى له الرّضا عليه السّلام و اثنى عليه فقال فيما كتبه انّ الله تبارك و تعالى قد أيدك بحكمه و أنطقها على لسانك قد أحسنت و أصبت أصاب الله بك الرّشاد و يسرّك للخير و وفّقك لطاعته الثالث عشر ما رواه محمّد بن ابى عمير بطريق آخر عن الإمام عليه السّلام يدخل على الميت فى قبره الصّلموة و الصّوم و الحجّ و الصّدقة و البرّ و الدّعاء قال و يكتب أجره للذى يفعله و للميت قال السيّد هذا عمّن أدركه محمّد بن ابى عمير من الأئمّة عليهم السّلام و

لعله عن مولانا الرّضا عليه السّلام الرابع

ص: ٢٨٧

عشر ما رواه إسحاق بن عمار قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول يدخل على الميت في قبره الصلوة والصوم والحج والصدقة والبر والدعاء قال ويكتب أجره للذي يفعله وللميت الخامس عشر روى ابن بابويه عن الصادق عليه السلام يدخل على الميت في قبره الصلوة والصوم والحج والصدقة والعتق السادس عشر ما رواه عمرو بن محمد بن يزيد قال قال أبو عبد الله عليه السلام إن الصلوة والصوم والحج والصدقة والعتق والبر والصدقة والحج والصدقة والعتق السابع عشر ما رواه علي بن يقطين وكان عظيم القدر عند أبي الحسن موسى عليه السلام في كتاب المسائل عنه (-ع-) قال وعن الرجل يتصدق على الميت ويصوم ويعتق ويصلي قال كل ذلك حسن ويدخل منفعة على الميت الثامن عشر ما رواه علي بن إسماعيل الميثمي في أصل كتابه قال حدثني كردوين قال قلت لابي عبد الله (-ع-) الصدقة والحج والصوم يلحق بالميت فقال نعم قال فقال هذا القاضي خلفي وهو لا يرى ذلك قال قلت وما انا وذا والله لو أمرتني ان اضرب عنقه لضربت عنقه قال فضحك قال وسألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلوة على الميت أتلحق به قال نعم قال وسألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت اني لم أتصدق بصدقة مذ ماتت أمي إلا عنها قال نعم قلت افتري غير ذلك قال نعم نصف عنك و نصف عنها قلت أ تلحق بها قال نعم قال السيد (-ره-) قوله الصلوة على الميت أي التي كانت على الميت أيام حياته ولو كانت ندبا كان الذي يلحقه ثوابها دون الصلوة التاسع عشر ما رواه حماد بن عثمان في كتابه قال قال أبو عبد الله عليه السلام إن الصلوة إلى آخر ما في المتن من الرواية مع زيادة قوله أخوه في الدين العشرون ما رواه عبد الله بن جندب قال كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام اسأله عن الرجل إلى آخر ما في المتن من مثله وبعده عبارة السيد الحادي والعشرون ما رواه محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري أنه كتب إلى الكاظم عليه السلام مثله وأجاب مثله الثاني والعشرون ما رواه ابان بن عثمان عن علي بن مسمع قال قلت لابي عبد الله (-ع-) إن أمي هلكت ولم أتصدق بصدقة كما تقدم إلى قوله فيلحق ذلك بها قال نعم قلت والحج قال نعم قال ثم سألت أبا الحسن (-ع-) بعد ذلك (-أيضا-) عن الصوم فقال نعم الثالث والعشرون ما رواه الكليني (-ره-) بإسناده إلى محمد بن مروان قال قال أبو عبد الله عليه السلام ما يمنع الرجل منكم ان يبزر والديه حيين وميتين يصلي عنهما ويتصدق عنهما ويحج عنهما فيكون الذي لهما وله مثل ذلك فيزيد الله بزره و صلوته خيرا كثيرا الرابع والعشرون عن عبد الله بن سنان عن الصادق (-ع-) قال الصلوة التي حصل وقتها قبل ان يموت الميت يقضى عنه اولى الناس به إلى هنا ما أهمنا الآن مما في (-كرى-) قوله طاب ثراه ومنها قضية الختمية (-اه-)

حكى في (-كرى-) عن السيد (-ره-) الاستدلال بدليل مركب من قضيتين هذه القضية دليل احد شرطيه قال (-ره-) ما لفظه ثم ذكر السيد بن طاوس (-ره-) ان الصلوة دين وكل دين يقضى عن الميت اما ان الصلوة تسمى دينا ففيه أربعة أحاديث الأول ما رواه حماد عن أبي عبد الله الصادق (-ع-) في اخباره عن لقمان عليه السلام وإذا جاء وقت صلاة فلا تؤخرها لشيء صلها واسترح منها فإنها دين الثاني ما ذكره ابن بابويه في كتاب آداب المسافرين إذا جاء وقت الصلوة فلا تؤخرها لشيء صلها واسترح منها فإنها دين الثالث ما رواه ابن بابويه في كتاب معاني الأخبار بإسناده إلى محمد بن الحنفية في حديث الأذان لما اسرى بالنبي (-ص-) الى قوله ثم قال حتى على الصلوة قال الله جل جلاله فرضتها على عبادي وجعلتها لي دينا إذا روي بفتح الدال الرابع ما رواه حريز بن عبد الله عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له رجل عليه من صلاة قام يقضيه فخاف ان يدركه الصبح ولم يصل صلاة ليلته تلك قال يؤخر القضاء ويصلي صلاة ليلته تلك واما قضاء الدين عن الميت فلقضية الختمية لما سألت رسول الله صلى الله عليه وآله فقالت يا رسول الله ان ابي أدر كته فريضه الحج إلى آخر ما في المتن ولكن لا يخفى عليك عدم دلالة الحديث الرابع على مطلوب السيد لخلوه عن إطلاق الدين على الصلوة

قوله طاب ثراه انّ أبى أدركته الحج (- اه-)

قد سقط بين كلمة أدركته و كلمة الحجّ كلمة فريضة و الصحيح أدركته فريضة الحجّ

قوله طاب ثراه فى رواية مسائل على بن جعفر إذا فعل ذلك له

الموجود فى نسخة الذكري إذا جعل ذلك بدل فعل ذلك

قوله طاب ثراه و قريب منه رواية أخرى له

أشار بذلك الى الحديث الثالث من الأحاديث المتقدم نقلها عن الذكري

قوله طاب ثراه فى رواية أصل على بن أبى حمزة لا بأس به فيما صنع (- اه-)

قد سقطت كلمة يوجر قبل قوله فيما صنع

قوله طاب ثراه فى رواية أصل هشام أو يعلم من جميع ذلك

هذا غلط من الناسخ و الصحيح أو يعلم من صنع ذلك

قوله طاب ثراه و فى هذا الظهور تأمل

لعل وجه التأمل انّ السخط و إن كان أنما يكون لتترك الواجبات أو ارتكاب المحرمات إلا انّ رفع السخط بموجب الأخبار كما يكون

بأداء الواجب عنه فكذا يكون بإتيان المستحبات و الأمور الخيرية عنه الا ترى إلى ما ورد عنهم عليهم السلام من أنه مرّ عيسى بن مريم

(- ع-) بقبر يعذب صاحبه ثمّ مرّ به من قابل فاذا هو ليس يعذب فقال يا ربّ مررت بهذا القبر عام أول و هو يعذب و مررت به العام و

هو ليس يعذب فأوحى الله جلّ جلاله اليه يا روح الله قد أدرك له ولد صالح فأصلح طريقا و أوى يتيما فغفرت له بما عمل ابنه و مثله

كثير فى الأخبار مع انّ إصلاح الطريق و إيواء اليتيم لا ربط لهما بأداء الواجبات عن الميت و يحتمل ان يكون وجه التأمل هو الإشارة

الى انّ الوصول ظاهر فى وصول الثواب الذى هو لازم الاستحباب لكنّه محلّ منع فالوجه هو الأول

قوله طاب ثراه فى خبر ابن محبوب و الصدقة و الدعاء

قد سقط بين الكلمتين كلمة و البرّ و هو موجود فى النسخ المعتمدة

قوله طاب ثراه و نحوها روايتا إسحاق بن عمّار و ابن أبى عمير

أشار بهما إلى الحديث الرابع عشر و الثالث عشر من الأحاديث المتقدم نقلها عن (- كرى-)

قوله طاب ثراه و منها روايات ابن مسلم و ابن أبى يعفور (- اه-)

هذا تلخيص ما فى (- كرى-) فإنّه (- ره-) قال بعد عبارته المزبورة بلا- فصل ما لفظه ثمّ ذكر رحمه الله يعنى ابن طاوس عشرة

أحاديث تدلّ بطريق العموم الأول ما رواه عبد الله بن أبى يعفور عن الصادق عليه السلام قال يقضى عن الميت الحجّ و الصوم و العتق

و فعاله الحسن الثانى ما رواه صفوان بن يحيى و كان من خواص الرضا و الجواد عليهما السلام و روى عن أربعين رجلا من أصحاب

الصادق عليه السلام و ساق عين متن سابقه الثالث ما رواه محمّد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام و ساق المتن السابق ثمّ قال

الرابع ما رواه العلاء بن رزين فى كتابه و هو

ص: ٢٨٨

أحد رجال الصادق عليه السلام و ساق المتن السابق ثم قال الخامس ما رواه البزنطي رحمه الله و كان من رجال الرضا عليه السلام و ساق المتن السابق ثم قال السادس ما ذكره صاحب الفاخر و ساق ما في المتن ثم قال السابع ما رواه ابن بابويه رحمه الله عن الصادق عليه السلام قال من عمل من المسلمين عملا صالحا عن ميت أضعف الله أجره و نفع الله به الميت الثامن ما رواه عمر بن يزيد قال قال أبو عبد الله عليه السلام من عمل من المؤمنين عن ميت عملا صالحا أضعف الله أجره و ينعم بذلك الميت التاسع ما رواه العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام و ساق المتن الأول العاشر ما رواه حماد بن عثمان في كتابه قال قال أبو عبد الله عليه السلام من عمل من المؤمنين عن ميت عملا صالحا أضعف الله أجره و ينعم بذلك الميت قلت و روى يونس عن العلاء بن رزين عن عبد الله بن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام قال يقضى عن الميت الحج و الصوم و العتق و الفعل الحسن و مما يصلح هنا ما أورده في (- يب-) بإسناده عن عمر بن يزيد قال كان أبو عبد الله عليه السلام يصلي عن ولده في كل ليلة ركعتين و عن والديه في كل يوم ركعتين قلت جعلت فداك كيف صار للولد الليل قال لأن الفراش للولد قال و كان يقرأ فيها القدر و الكوثر فإن هذا الحديث يدل على وقوع الصلاة عن الميت من غير الولد كالأب و هو حجة على من ينفي الوقوع أصلا أو ينفيه إلا من الولد انتهى اللهم ما في (- كرى-)

قوله طاب ثراه و مثلها رواية عمر بن محمد بن يزيد

أشار بذلك إلى الخبر السادس عشر من الأحاديث الأربع و العشرين المزبورة

قوله طاب ثراه مثل ما عن الكليني (- ره-) (- اه-)

قد رواه الكليني (- ره-) عن عدة من أصحابه عن احمد بن محمد بن خالد عن محمد بن علي عن الحكم بن مسكين عن محمد بن مروان قال قال أبو عبد الله عليه السلام (- إلخ-) ما في المتن إلا أنه سقط لفظ الرجل بعد كلمة يمنع و كلمة و يحج عنهما بعد قوله عليه السلام و يتصدق عنهما و أبدل قوله فيزيده الله عز و جل بيزه بقوله فيرزقه الله بزه

قوله طاب ثراه و حكي عن الحسين بن الحسن الطوسي (- اه-)

هذا هو الخبر الحادي عشر من الأحاديث الأربع و العشرين المزبورة و لكن الكوكبي لا الكدكني كما في المتن

قوله طاب ثراه فقد روى في الفقيه (- اه-)

العجب من عدم ذكره لمتن الرواية و ها انا موردها لك روى الصدوق (- ره-) بإسناده عن عبد الله بن جبلة عن إسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يجعل عليه صياما في نذر فلا يقوى قال قال يعطى من يصوم عنه في كل يوم مدين و رواه الكليني (- ره-) عن محمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن يحيى بن المبارك عن عبد الله بن جبلة عن إسحاق بن عمار لكن معارض بأخبار مستفيضة ناطقة بأن من نذر صوم يوم معين فعجز عنه تصدق لكل يوم بمد من حنطة

قوله طاب ثراه عما هو عليه (- اه-)

الظاهر ان كلمة عما هو سهو من التاسخ و ان الصحيح عن هو عليه

قوله طاب ثراه فتأمل

الأمر بالتأمل أميا للإشارة إلى ان مستند عموم النيابة إذا كان ما دل على مشروعية قضاء دين الله عما هو عليه لم يكن معنى لإلحاق المستحبات به لعدم كونها دينا فالموضوع متعدد أو إلى ان عدم القول بالفصل لا حاجة إليه بعد جريان الأولوية القطعية فإنه إذا صحّت النيابة في الواجبات صحّت في المستحبات بالأولوية (- فت-)

قوله طاب ثراه المعتضد بقضيته تعاقد صفوان (- اه-)

قد جعل السيد بن طاوس (- ره-) ذلك من الأدلة دون المؤيدات حيث قال على ما حكي عنه الشهيد (- ره-) في (- كرى-) ما لفظه

و يدلّ على ان الصلوة عن الميت أمر مشروع تعاقده صفوان بن يحيى و عبد الله بن جندب و عليّ بن النعمان في بيت الله الحرام انّ من مات منهم يصلّى من بقى الصلوة صلوته و يصوم عنه و يحجّ عنه ما دام حيّاً فمات صاحبه و بقى صفوان فكان يفى لهما بذلك فيصلّى كلّ يوم و ليلة خمسين و مائة ركعة و هؤلاء من أعيان مشايخ الأصحاب و الزواة عن الأئمة عليهم السلام ثمّ انّ الشهيد (-ره-) في (- كرى-) بعد نقل ذلك حكى عن السيّد بن طاوس (-ره-) ما يؤيد المطلوب حيث قال قال السيّد (-ره-) و حسنا قال أنّك إذا اعتبرت كثيرا من الأحكام الشرعيّة وجدت الأخبار فيها مختلفة حتّى صوّف لأجلها كتب و لم تستوعب الخلاف و الصلوة عن الأموات قد ورد فيها مجموع هذه الأخبار و لم نجد خبرا واحدا يخالفها و من المعلوم أنّ هذا المهمّ في الدين لا يخلو عن شرع بقضاء أو ترك فاذا وجد المقتضى و لم يوجد المانع علم موافقة ذلك للحكمة الإلهيّة و قد ذكر ذلك الأصحاب لأنهم مفتون بلزوم قضاء الصلوة على الوليّ انتهى

[في تعين قضاء الصلوات الفائتة على ولي الميت]

قوله طاب ثراه ثمّ المشهور أنّ القضاء معيّن على الوليّ (-اه-)

قد حكى العلامة (-ره-) في (- لف-) تعين القضاء على الوليّ عن الشيخين و ابني بابويه و السيّد المرتضى و بنى الجنيد و البرّاج و حمزة و إدريس (-رهم-) و قد وصف ذلك بالشهرة في باب الصوم من (- ثق-) و المستند و الجواهر و غيرها بل في الكفاية أنّه المعروف من مذهب الأصحاب بل نفى بعضهم الخلاف فيه ألا من العماني و ادعى في (- ف-) و (- ثر-) و الغنية الإجماع عليه و نسبه في المنتهى إلى علمائنا و لكنّك قد سمعت أنّا عبارتي الانتصار و الغنية الصّيرحيّتين في تخيير الوليّ بين القضاء و التصدّق مدّعين عليه الإجماع و قد حكى القول بذلك عن العماني (- أيضا-) و عبارته المنقولة في (- لف-) هذه قد روى عنهم عليهم السلام في بعض الأحاديث أنّ من مات و عليه قضاء من شهر رمضان صام عنه أقرب الناس اليه من أوليائه كما يقضى عنه دينه و (- كك-) من مات و عليه صلاة قد فاتته و زكاة قد لزمته و حجّ قد وجب عليه قضى عنه و ليه بذلك كلّ جاء نصّ الأخبار بالتوقيف عن آل الرسول (- ص-) عن لسان مخبريه من شيعتهم و قد اعتلّ من قال من الشيعة بهذا الخبر بان قال زعم من أنكر علينا هذا ممّن خالفنا أنّ الميت جائز ان يحجّ عنه و لا يجوز ان يصام و يصلّى عنه ردّاً على رسول الله (- ص-) و خلافا لأمره و قد جاء الخبر في قضاء الصوم و الصلوة عن الميت كما جاء في قضاء الحجّ عنه فلم كان أحدهما أولى بالقضاء عنه من الآخر لو لا التحكّم في دين الله و الخروج عمّا سنّه رسول الله (- ص-) و قد روى أنّ من مات و عليه صوم من رمضان تصدّق عنه عن كلّ يوم بمدّ من طعام و بهذا تواترت الأخبار عنهم عليهم السلام و القول الأوّل مطرح لأنّه شاذّ انتهى و ما في المتن من نقل هذا القول عن الإسكافي لم افهم وجهه و أنّما حكى في (- لف-) عنه القول المشهور كما أنّ ما في (- لف-) من نقل القول المشهور عن السيّد المرتضى لعلّه في غير الانتصار و ألا فقد سمعت عبارته الصّيرحيّة في موافقة العماني و بالجملة فحجّة المشهور الأخبار الكثيرة التي ربّما يقال أنّها قريبه من التواتر أو متواترة تأتي جملة منها في كلام الماتن (- ره-) و ربّما استدللّ لذلك في (- لف-) بأنّها عبادة فاتت بعد وجوبها فوجب قضاؤها عنه كالحجّ و أنّه دين الله تعالى فدخل تحت قوله (- ع-) للختعميّة و قد سألته عن قضاء الحجّ أ رأيت لو كان على أبيك دين أ كنت تقضيه قالت نعم قال فدين الله أحقّ ان تقضى

ص: ٢٨٩

و بعموم قوله تعالى فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ و لم ينص في الآية على المباشرة في القضاء قلت في الوجه الأول و الأخير نظر أما الأول فلائنه قياس لا نقول به و أما الأخير فلان ظاهر الآية المباشرة و كفاية الثبابة هي المحتاجة إلى الدليل حجة العماني و السيدين أمور الأول الإجماع سمعت التمسك بهما من السيدين (- رهما-) و فساده بعد كون المشهور خلافه كزار على علم الثاني قاعدة الاحتياط تمسك به السيد بن زهرة في عبارة الغنية المزبورة و وهنه ظاهر ضرورة ان الاحتياط في متابعة القول المشهور لأن برأيه ذممة الولي بالقضاء مسلم عند الطرفين و براءتها بالتصدق مما ينكره الأكثر فالقصر على القضاء و عدم التخيير بينه و بين التصديق أحوط الثالث ما سمعته من العماني من دعوى تواتر الأخبار بذلك و يدفعه ان تتبع قاض بأنه ليس هنا خبر يدل عليه سوى الصحيح الذي رواه الصدوق (- ره-) بإسناده عن محمد بن إسماعيل بن بزيع عن أبي جعفر الثاني عليه السلام قال قلت له رجل مات و عليه صوم يصام عنه أو يتصدق عنه قال يتصدق فإنه أفضل و الصحيح الذي رواه الشيخ (- ره-) بإسناده عن الحسين بن محمد بن معلى بن محمد بن الحسن بن عليّ الوشاء عن ابان بن عثمان عن ابى مريم الأنصارى عن أبى عبد الله عليه السلام إذا صام الرجل شيئاً من شهر رمضان ثم لم يزل مريضاً حتى مات فليس عليه قضاء و ان صحح ثم مرض حتى يموت و كان له مال تصدق عنه فان لم يكن له مال تصدق عنه وليه و الجواب ان الصيحيحتين غير قابلتين لمعارضه أخبار القول المشهور لكثرة تلك عددا و اعتضادها بالشهرة العظيمة و المخالفة للعادة كما صرح به جماعة فيحمل الصيحيحتان المذكورتان على التقيية على ان صحيح ابى مريم قد رواه الكليني و الصدوق (- رهما-) اللذان هما أضبط بمتن مغاير للمتن المذكور و هو قوله ان صحح ثم مات و كان له مال تصدق وليه مكان كل يوم بمد و ان لم يكن له مال صام عنه وليه فيكون اختلاف المتن موهنا آخر على ان مورد الخبرين خصوص الصوم و المدعى أعتم منه و من الصلوة و لم يرد في الصلوة ما نطق بالإذن في التصديق فالحقول المشهور هو المنصور و العجب من رمى العماني له بالشذوذ مع ان العكس أولى بالإذعان ثم ان ما عليه المشهور من أنه لو لم يكن له ولي تصدق عنه من صلب ماله لا بأس به

[الكلام في القاضى عن الميت]

قوله طاب ثراه و اما القاضى (- اه-)

توضيح القول في ذلك أنه اختلف فقهاؤنا (- رض-) في تفسير الولي الذي ورد النص بأنه القاضى على أقوال أحدها أنه الولد الذكر و مع التعدد فالأكبر من الأولاد المذكور اختاره المحقق في (- يع-) و جماعة و يأتي من الماتن (- ره-) نسبتبه إلى الشيخ و أكثر من تأخر عنه بل في (- لك-) أنه المشهور بين المتأخرين ثانيها ما ذكره المفيد (- ره-) بقوله فان لم يكن له ولد من الرجال قضى عنه أكبر أوليائه من اهله و أولاهم به و ان لم يكن إلا النساء و قال في (- س-) بعد نقله أنه ظاهر القدماء و الأخبار و المختار و قال العلامة (- ره-) بعد نقله عن المفيد و هذا الكلام فيه حكمان الأول ان الولاية لا تختص بالأولاد و الثاني أنه مع فقد الرجال يكون الولي هو الأكبر من النساء ثالثها التعميم بالنسبة إلى النساء لا بالنسبة إلى غير الأولاد من أصناف الورثة فقد حكى عن ابن بزاج أنه قال على ولده الأكبر من الذكور ان يقضى عنه ما فاته من ذلك و من الصلوة (- أيضا-) فان لم يكن له ذكر فالأولى به من النساء و قال في (- لف-) بعد نقل ذلك و هو موافق للحكم الثاني من حكمى المفيد يعنى الثاني في كلامه المتقدم و هو التعميم بالنسبة إلى النساء رابعها أنه عبارة عن الأولى بالميراث من الذكور (- مط-) حكاها في (- ك-) عن ابن الجنيد و ابني بابويه (- رهم-) ثم اختاره و تبعهم على ذلك في (- ثق-) و المستند و لازم هذا القول كما صرح به في المستند بعد اختياره هو كون الولاية على ترتيب الطبقات في الإرث فمع الأب و الابن لا ولي سواهما و مع فقدهما تنتقل الولاية إلى الطبقة الثانية ممن عدى النساء و من هنا يظهر سقوط ما في الجواهر من نفى وجدان من عمل بالنصوص على طبقات الإرث حجة القول الأول أمور تمسك بها في الجواهر و غيره الأول ان المنساق من الولي هنا هو الولد خصوصا مع ملاحظة الشهرة و رد بالمنع بعد عدم وضع الولي للولد الأكبر بل هو موضوع لمن هو أقرب من غيره و

اولى و هو يشمل الولد (- أيضا-) بل غيره إذا فقد هو و فقد الولد و لا مخصّص من موجبات الانصراف و الشهرة على فرض تحقّقها متأخّرة عن زمان صدور الأخبار فلا تصلح قرينة للمخاطبين بها اللهمّ ألا ان تجعل كاشفة عن قيام قرينه عند صدورها فتأمل الثانی قوله سبحانه فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْتَبِي فَإِنَّ الْمَرَادَ بِهِ الْوَلَدَ فَكَذَا هُنَا وَ رَدَّ بِإِمْكَانِ كَوْنِ الْإِطْلَاقِ فِي الْآيَةِ مِنْ بَابِ الْإِنْطِبَاقِ لَا مِنْ بَابِ الْخُصُوصِيَّةِ الثَّلَاثِ مَا رَوَاهُ الْكَلِينِيُّ (- ره-) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ يَعْنِي ابْنَ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى الْآخِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلٌ مَاتَ وَ عَلَيْهِ قِضَاءٌ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَ لَهُ وَلِيَانٌ هَلْ يَجُوزُ لِهَمَا أَنْ يَقْضِيَا عَنْهُ جَمِيعًا خَمْسَةَ أَيَّامٍ أَحَدَ الْوَلِيِّينَ وَ خَمْسَةَ أَيَّامٍ الْآخَرَ فَوَقَعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقْضِي عَنْهُ أَكْبَرَ وَ لَدِيهِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ وَ لَوَاءٌ إِنْشَاءُ اللَّهِ تَعَالَى تَمَسَّكَ بِهِ فِي الْجَوَاهِرِ بِنَاءً عَلَى مَا عَنِ الْحَزَّ الْعَامِلِي (- ره-) مِنْ أَنَّ رِوَايَتَهُ (- كك-) وَ إِنْ كَانَ الْمَوْجُودُ فِيمَا عِنْدَنَا مِنَ الْأَصُولِ وَ لِيهِ لَا وَ لَدِيهِ وَ أَقُولُ فِي نَسْخَةِ الْوَسَائِلِ الْمَعْتَمَدَةِ (- أيضا-) وَ لِيهِ وَ كَذَا فِي نَسْخَةِ مِنَ الْكَافِي مَصْحُوحَةً جَدًّا مَقْرُوءَةً عَلَى الْفَاضِلِ الْمَجْلِسِيِّ (- ره-) وَ عَلَيْهَا اجْزَاؤُهُ بِخَطِّهِ لِلْأَمِيرِ أَبِي طَالِبِ الْحَسَنِ الْحُسَيْنِيِّ وَ عَلَى ذَلِكَ فَلَا تَدُلُّ الْمَكَاتِبَةُ عَلَى الْمَطْلُوبِ وَ لَا أَقْلٌ مِنَ الْاضْطِرَابِ فِي الْمَتْنِ لِذَلِكَ أَلَّا أَنْ يُقَالَ أَنْ تَثْبِيَةَ الْوَلِيِّ تَوْهَمُ كَوْنِ الْمَرَادِ بِالْوَلِيِّينَ الْوَلَدَيْنِ ضَرُورَةً أَنْ أَبَا الْمَيْتِ أَكْبَرُ دَائِمًا مِنْ ابْنِهِ فَلَا وَجْهَ لِإِدَارَةِ الْأَمْرِ مَدَارَ الْأَكْبَرِيَّةِ فَحَيْثُ إِدَارَهُ مَدَارَهَا عِلْمَ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْوَلِيِّ الْوَلَدَ (- فت-) الزَّابِجُ الْمَوْثُوقُ كَالصَّحِيحِ الَّذِي رَوَاهُ الشَّيْخُ (- ره-) بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ فَضَالَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ سَافَرَ فِي رَمَضَانَ فَأَدْرَكَهُ الْمَوْتُ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَهُ قَالَ يَقْضِيهِ أَفْضَلُ أَهْلِ بَيْتِهِ تَمَسَّكَ بِهِ فِي الْجَوَاهِرِ بِاعْتِبَارِ كَوْنِ الْوَلَدِ هُوَ أَفْضَلُ أَهْلِ الْبَيْتِ بِسَبَبِ اخْتِصَاصِهِ بِالْحَبَاءِ قَالَ بَلْ ظَاهِرُ الْأَصْحَابِ فِي كِتَابِ الْمِيرَاثِ تَعْلِيلُ الْحَبَاءِ بَأَنَّ عَلَيْهِ الْقِضَاءَ بَلْ رُبَّمَا فَرَّعُوا عَلَيْهِ حِرْمَانَ فَاسَدَ الْعَقْلُ وَ نَحْوَهُ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ صَالِحًا لِلْقِضَاءِ مِنَ الْحَبُوءِ وَ قَدْ اعْتَرَفَ فِي (- كرى-) بِأَنَّ الْأَكْثَرَ قَدْ قَرَنُوا بَيْنَ الْحَبُوءِ وَ بَيْنَ قِضَاءِ الصَّيْلُوءِ أَنْتَهَى وَ رَدَّ بِأَنَّهُ قَدْ تَضَمَّنَ التَّعْبِيرُ بِالْأَفْضَلِ وَ الظَّاهِرُ مِنْهُ أَنَّ هُوَ كَوْنُهُ (- كك-) فِي نَفْسِهِ لَا بِاعْتِبَارِ اخْتِصَاصِهِ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِ الْمَيْتِ يَعْطَى إِيَّاهُ وَ أَمَّا تَعْلِيلُ الْحَبَاءِ بَأَنَّ عَلَيْهِ الْقِضَاءَ فَقَدْ أَوْضَحْنَا فِي كِتَابِ الْمِيرَاثِ مِنْ مَتْنِهِ الْمَقْاصِدَ خُلُوهُ عَنِ الْمُسْتَدِّ الْخَامِسِ صَحِيحِ حَفْصِ وَ مَرْسَلِ حَمَّادِ الْمَذْكَورِ أَنْ فِي الْمَتْنِ تَمَسَّكَ بِهِمَا فِي الْجَوَاهِرِ جَاعِلًا الْوَلَدَ هُوَ الْمَرَادُ بِالْوَلِيِّ فِيهِمَا بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْأَوْلَى مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ بِالْمِيرَاثِ بِاعْتِبَارِ اخْتِصَاصِهِ بِالْحَبُوءِ وَ فِيهِ أَنَّ الْأَوْلَى بِهِ ظَاهِرٌ فِي الْأَقْرَبِ إِلَيْهِ عَرَفَا دُونَ خُصُوصِ الْوَلَدِ وَ لَذَا أَنَّ الرَّاوِي سَأَلَ ثَانِيًا بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ أَوْلَى النَّاسِ بِمِيرَاثِهِ أَمْرِيَّةً فَإِنَّهُ يَكْشِفُ عَمَّا قَلْنَا وَ قَدْ التَفَتَ هُوَ (- ره-) إِلَى هَذَا الْمَعْنَى وَ تَكَلَّفَ لِلْجَوَابِ عَنْهُ بِقَوْلِهِ وَ لَا يَنْفِيهِ قَوْلُهُ فَإِنَّ (- إلخ-) ضَرُورَةَ كَوْنِ الْمَرَادِ أَنَّهُ إِذَا اتَّفَقَ اخْتِصَاصُ الْمَرِيَّةِ بِالْإِرْثِ وَ (- ح-) يَكُونُ الْمَرَادُ مِنْ أَوْلَى النَّاسِ فَرْدًا مَعِينًا لَا أَنَّهُ مُطْلَقٌ يَدُورُ

ص: ٢٩٠

يدور الحكم مداره في جميع الطبقات و لئن كان في ذلك نوع تكلف أمكن جبره بالشهرة فإنها صالحة لذلك و نحوه باعتبار حصول الظن بكون ذلك هو المراد دون غيره و إنكار الشهرة المعتد بها يدفعه التبع بل لم أجد من عمل بهذه التصوص على طبقات الإرث انتهى المهم مما في الجواهر و أنت خبير بما فيه من منع جبر الشهرة للدلالة على فرض تسليم ثبوت أصل الشهرة و كشفها عن القرينة إن كان مضمونا له فليس مضمونا لغيره حجة القول الثاني أمران أحدهما قوله عليه السلام في الرضوى و إذا كان للميت وليان فعلى أكبرهما من الرجال ان يقضى عنه و ان لم يكن له ولي من الرجال قضى عنه وليه من النساء و الجواب عدم ثبوت نسبة الكتاب إلى الإمام عليه السلام و لو سلم فلا يعارض صحيح حفص و نحوه مما نفى فيه القضاء عن النساء ثانيهما إطلاقات إثبات القضاء على الولي و الجواب أولا- منع الإطلاق لورودها مورد إثبات القضاء على الولي في الجملة من دون نظر إلى تعميم في الأشخاص أو تخصيص كما يشهد بذلك إطلاق الحكم في صدر بعض الأخبار و التفصيل في ذيله بعد السؤال بتخصيص الحكم بمن عدى النساء و ثانيا على فرض تسليم الإطلاق لزوم تقييدها بصحيح حفص و نحوه مما نفى فيه القضاء عن النساء حجة القول الثالث وجوه الأول الأصل المندفع بالدليل الثاني ان الأولاد أولى الناس بميراثه و لهذا يحجبون من عداهم حتى الأب و فيه ان الأولاد أولى من غيرهم عند وجودهم و هو لا- ينفي كون غيرهم أولى عند فقدهم الثالث أنهم أوفر حظا من الغير و أكثر نصيبا منه فهم الأولى فيجب ان يكونوا مختصين بالإرادة من اللفظ و رد بان الظاهر من الأولى بالميراث هو ان يكون مقدا في الإرث على غيره فلا يشمل من كان أكثر خطأ من غيره و أوفر نصيبا منه عند وجودهما معا على ان كونه أوفر نصيبا مطلقا ممنوع كما لا يخفى على من أحاط خبرا بفروض الميراث الرابع الإجماع المركب بتقريب ان كل من قال ينفي الوجوب عن النساء قال باختصاصه بالأولاد كما يظهر من تتبع الفتاوى و يشير اليه بعض العبارات و رد بان دعوى الإجماع المركب في مثل هذه المسئلة من المجازفات جدا كيف و الأقوال متشعبة و العبارات مختلفة و الحكايات متفاوتة الخامس ان إطلاقات الولي مجمله فينبغي الاقتصار في الحكم على القدر المتفق عليه و هو الأولاد و رد بان إطلاق الولي و إن كان مجملا الا ان تفسيره بأولى الناس بالميراث ينفي إجماله حجة القول الرابع صحيح حفص و مرسل حماد المذكور ان في المتن فتلخص من ذلك كله ان هذا القول الأخير هو الأظهر للصحيح المذكور الصريح المعتضد بالمرسل و بما صار اليه المعظم في مبحثي غسل الميت و الصلوة عليه الا- ترى ان صاحب الجواهر (-ر-ه) مع التزامه هنا بما مر نقله عنه قال هناك ان المراد بولي الميت هو أولى الناس بميراثه كما صرح به غير واحد من الأصحاب بل نفى الخلاف عنه بعضهم ناسبا له إلى الأصحاب مشعرا بدعوى الإجماع عليه و لعل ذلك يكون كالقرينة على ان المراد بالأولى فيما تقدم من التصوص ذلك ان لم نقل أنه المتبادر و المنساق منه انتهى و أشار بالتصوص إلى رواية غياث بن إبراهيم الرازي عن جعفر (-ع-) عن أبيه (-ع-) قال يغسل الميت أولى الناس به

قوله طاب ثراه لإطلاق صحيحة حفص (-اه-)

قد رواها الكليني (-ر-ه) عن علي بن إبراهيم عن أبيه و عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعا عن ابن ابي عمير عن حفص بن البختری عن ابي عبد الله عليه السلام

قوله طاب ثراه و في مرسله حماد (-اه-)

قد رواها الكليني (-ر-ه) عن الحسين بن محمّد بن معلى بن محمّد عن الحسن بن علي الوشاء عن حماد بن عثمان عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام

قوله طاب ثراه و رواية ابن سنان (-اه-)

هو الحديث الرابع و العشرون من الأخبار المتقدمة في عبارة (- كرى-) المتقدم نقلها

قوله طاب ثراه مع ان حكم المشهور باستحقاق الولد (-اه-)

فيه ان ما أشار إليه من حكمه تخصيص الأكبر من الأولاد بالحبوة ليس في التصوص منها عين و لا اثر بل لم أقف بعد التبع في كلام

احد من الأصحاب ذلك و حكم المشهور بذلك أنما هو للتعبد بالتصووص المستفيضه الناطقه بذلك و مجرد ثبوت تلك الأعيان له تعبدا لا يدل على أولويته بل لو كانت الأولوية تثبت بمثل هذه الاعتبارات جرى فى أولوية الأب نظيره قوله طاب ثراه فتأمل

لعل الأمر بالتأمل للإشارة إلى أن توجيه تقديم الأب بما ذكره لا وجه له لأنه لا يصلح دليلا ولا رافعا للإشكال عن الدليل بعد فرض كونه عبارة عن مثل قوله عليه السلام يصلى على الجنزة أولى الناس به و كان الأولى بمعنى الأكثر نصيبا كما هو ظاهر اللفظ المؤيد بما ذكره من صحیحہ الكناسى و (-ح-) فالأولى على هذا التقدير ان يقال انّ تقديم الأب على الابن فى الصلوة إجماعى كما هو مقتضى كلام العلامة (-رہ-) فى باب صلاة الأموات من (-كره-) حيث نسبه إلى علمائنا و جعله فى (-ك-) مذهب الأصحاب لا يعلم فيه خلافا فيكون الإجماع مخرجا عن عموم ما دلّ على انّ الأكثر نصيبا مقدّم على غيره فى الصلوة على الميت فهو مخصّص و قرينه على المراد بالعام و بمثل هذا التوجيه يتم ما ذكره العلامة (-رہ-) فى (-كره-) لتوضيح مبنى ما ذهب إليه الشيخ (-رہ-) فإنه قال قال الشيخ (-رہ-) فى (-ط-) الأب أولى ثمّ الولد ثمّ ولد الولد ثمّ الجدّ الأب ثمّ الأخ للأبوين ثمّ الأخ للأب ثمّ الأخ للأُم ثمّ العمّ ثمّ الخال ثمّ ابن العمّ ثمّ ابن الخال و بالجملة الأولى بالميراث أولى بالصلوة فعلى قوله الأكثر نصيبا يكون أولى لأنه قدّم العمّ على الخال مع تساويهما فى الدرجه و كذا الأخ للأب مع الأخ للأُم انتهى و ذلك لأنه لو لم يلتزم بخروج الأب بالإجماع لا تنقض ما ذكره من المبنى لأنّ الابن أكثر نصيبا من الأب (-فت-) كى يظهر لك ان أكثرية نصيب الابن من الأب ليس على وجه الكليّة بل قد يزود عليه كما إذا كان للميت أبوان و أولاد كثيرون لا يبلغ سهم كلّ منهم من الثلاثين للمّذين هما مشتركان بينهم بعد إخراج ثلث التركة للأبوين سدسا فيأخذ الأب سدسا و يأخذ الولد أقلّ منه ألا ان يراد بنصيب الولد نصيب النوع لا الاحاد و هو كما ترى بعد كون المدار على الشخص نعم بناء على كون المدار النوع كما بنى عليه الماتن (-رہ-) يتم ذلك

قوله طاب ثراه فما يظهر من بعض المعاصرين (-اه-)

قوله طاب ثراه و جب الرجوع إلى أصل البراءة (-اه-)

الوجه فى ذلك ظاهر ضروره انه بعد جريان احتمالين متساويين فى الرواية تصوير مجمله و من المعلوم انّ المرجع عند إجمال النصّ فى الشبهه الوجوبيه هو البراءة

قوله طاب ثراه و كلّ من نفاه عنهنّ نفاه عمّن عدا الولد (-اه-)

هذه الكليّة و الكليّة التى بعدها غير مسلمة فإنّك قد سمعت منه اختيار القول الرابع و هو نفيه عنهنّ و إثباته على الولد و غيره من ذكور الورثه مع نقله عن الإسكافى و ابنى بابويه (-رهم-) و مخالفه هؤلاء الأربعة تكفى فى نقض عدم القول بالفصل

قوله طاب ثراه ثمّ المراد من كلامهم (-اه-)

هذا ممّا صرّح به جمع منهم الشهيد الثانى (-رہ-) فى (-لك-) حيث قال فى شرح قول المحقق (-رہ-) فى (-يع-) و الولي هو أكبر أولاده الذكور ما لفظه و المراد بالأكبر من ليس هناك ذكر أكبر منه فلو لم يخلف الميت ألا ذكرا واحدا تعلق به الوجوب انتهى

قوله طاب ثراه و لمكاتبة الصّفار (-اه-)

قد أسبقنا نقلها فى أدلّة القول الأوّل من الأقوال

ص: ٢٩١

فى القاضى ووجه الاستدلال بها انه عليه السلام لم يرخّص فى تحمّل كلّ من الوليين لنصف ما على الميت بل اثبت الكلّ على وجه التعيين على أكبر ولديه و أراد بوجه التأمل الذى وعد بإتيانه قوله عند الكلام فى سقوط القضاء عن الوليّ بفعل الغير و على اى تقدير فقله عليه السلام يقضى عنه ليس مستعملا فى الوجوب بقريته تقييده بالولاء فليت شعرى كيف استدلّ به المشهور على وجوب تقديم الأكبر عند تعدّد الأولى بالإرث ألا ان يقال ان الاستصحاب مناف لوجوب المبادرة إلى إبراء ذمّة الميت فلو جاز لغير الولى القضاء لم يرجح انفراد الوليّ به على المشاركة فظاهر الرّواية لو حمل على الوجوب نافية مذهبهم فى جواز تبرّع الغير و لو حمل على الاستصحاب لم يدلّ على مذهبهم من تعيين القضاء على الأكبر انتهى كلامه علا مقامه قوله طاب ثراه فتأمل

لعلّ وجه التأمل أنّه إذا كان تعلق التكليف به لا تصافه بوصف ليس فى أخيه كان فقد أخيه للوصف مانعا من تأثير أصل العنوان فيه أثره فإذا بلغ زال المانع و أثر عنوان بنوّة الميت التأثير الذى ثبت لبنوّة أخيه فتدبرّ قوله طاب ثراه ممّا ذكرنا فى تقديم البالغ على غيره عند المساواة (-ه-)

يعنى من انّ التكليف قد تعلق بالبالغ فيستصحب بقاؤه بعد بلوغ الآخر

قوله طاب ثراه و من إطلاق تقديم الأكبر فى النّص (-ه-)

أراد به مكاتبة الصّفار التى أسبقنا نقلها

قوله طاب ثراه و الأوّل لا يخلو من قوّة

وجه القوّة دعوى انصراف الإطلاق الى غير الفرض فيبقى البلوغ هو المؤثّر بعد وجود المانع و هو الصّيغ غير فى الآخر و لو شك فبالاستصحاب كاف و ربّما يورد عليه بانّ إطلاق الأدلّة الذى تمسك به للوجه الثانى يتمّ بدلالاتها على كون موت المورث و قد أهمل فى قضاء ما فاته سببا لتعلق القضاء بالورثة و هذا المعنى ممّا يستوى فيه البالغ و الصّيغ غير فهما مشتركان كما لو أتلفا معا مال غيرهما فأيهما صار قابلا- لتوجيه الخطاب اليه عاجلا- أو أجلا- توجّه اليه الخطاب و يقرب ذلك القول بالاشتراك فيما لو تساوا فى السن و البلوغ كما اختاره هو (-ه-) هناك

قوله طاب ثراه و لو استوا فى السن (-ه-)

فى هذه المسئلة أقوال ثلثة أشار إليها الماتن (-ه-) أحدها ما حكاه (-قده-) عن الحلّى (-ه-) من سقوط القضاء عنهما و النسبة فى محلّها فإنّه نقل فى (-ثر-) عن الشيخ (-ه-) أنّه قال فإن كانوا جماعة فى سنّ واحد كان عليهم القضاء بالحصص أو يقوم به بعضهم فيسقط عن الباقيين ثمّ قال و هذا غير واضح لاندّ هذا تكليف كلّ واحد بعينه و ليس من فروض الكفايات بل من فروض الأعيان فإذا صام واحد منهم ما يجب على جميعهم لم تبرء إلا ذمّة من صام و ما وجب عليه فحسب و ذم الباقيين مرتنه حتى يصوم ما تعين عليهم و وجب فى ذمّة كلّ واحد بانفراده و الذى يقتضيه الأدلّة و يجب تحصيله فى هذه الفتيا أنّه لا يجب على واحد منهم قضاء ذلك لأنّ الأصل برأيه الذمّة و الإجماع غير منعقد على ذلك و القائل بهذا شيخنا أبو جعفر الطوسى (-ه-) و الموافق له من أصحابنا المصنّفين قليل جدّا و السيّد المرتضى (-ه-) لم يتعرّض لذلك و (-كك-) شيخنا المفيد (-ه-) و غيرهما من المشيخة الجليلة فإنما أجمعنا على تكليف الولد الأكبر و ليس هاهنا ولد أكبر و التعليل غير قائم هاهنا من استحقاقهم السيّف و المصحف و ثياب بدنه فجميع ما قيل و ورد فى عين مسئلة الولد الأكبر لم يصحّ فى الجماعة انتهى ما فى (-ثر-) و اعترضه فى (-لف-) بأنّ أصالة برأيه الذمّة أنّما يكون معتبرا لو لم يقم دليل على خلافه و عدم الإجماع لا يقتضى نفى جميع الأدلّة فإنّ الإجماع دليل خاصّ و عدم الخاص لا يستلزم عدم العام و قوله ليس هذا أكبر ليس بجيد بل كلّ واحد منهم أكبر و التعليل ممنوع و لو سلّمناه لكن العلة هى هو صلاحية الاستحقاق لا نفسه كما لو لم يكن هناك سوى هذه الأشياء أو كان هناك دين مستوعب و الصّلاحيّة هنا ثابتة انتهى ما

فى (- لف-) و أقول جميع ما ذكره فى محلّه الّا دعواه كون كلّ واحد منهم أكبر فإنّ فيه ما لا يخفى

قوله طاب ثراه أو ثبوته عليهما (- اه-)

هذا هو القول الثانى الذى حكاه فى (- لف-) عن القاضى ابن البرّاج حيث قال قال ابن البرّاج فان لم يكن له من الولى الأولاد إلّا توأمان كانا مختيرين أيهما شاء قضى عنه فان اختلفا أقرع انتهى و مرجع هذا القول عند التحقيق إلى الوجوب الكفائى فيجب تمام ما فات الميت من العبادة على كلّ منهما على سبيل الكفاية و الظاهر أنّ مستنده ما دلّ على أنّ القرعة لكلّ أمر مشكل و أورد على هذا القول بوجوه أحدها ما فى (- لف-) من أنّ قول ابن البرّاج غلط لأنّ القرعة لا تثبت عبادة فى الذمّة لم تكن و لا تستعمل فى العبادات ثانيها ما فى الجواهر من أنّ المنساق من أمثال ذلك ممّا هو قابل للتوزيع هو الاشتراك على وجه التوزيع نعم هو متّجه فيما لا يقبله كاليوم الواحد على ما صرّح به الفاضل و الشّهيديان و غيرهم فلهما (- ح-) ان يوتعاها معا و لا ينافى ذلك اتّحاده فى ذمّة الميت ضرورة عدم توقّف البراءة منه على التّعيين ثالثها ما نبّه عليه الماتن (- ره-) بقوله ثمّ إنّ حكم القاضى بالقرعة (- اه-) و يمكن المناقشة بوجه رابع و هو أنّ عمومات القرعة لكثرة ورود التّخصيص عليها صارت موهونة فلا يجوز الأخذ بها إلّا إذا انجبرت بعمل الطّائفة و لا عمل عليها هنا من غير القاضى

قوله طاب ثراه أو على طريق التوزيع كما عن المشهور وفاقا للشيخ (- ره-) (- اه-)

قد سمعت فى كلام ابن إدريس (- ره-) نقل عبارة الشيخ (- ره-) و قد تبعه فى ذلك أكثر الأصحاب و استدللّ فى (- لف-) لذلك بعد اختياره أمّا على الوجوب عليهم بالحصص فبأنّ أولى الناس المثبت عليه القضاء فى صحيح ابن البخترى و مرسل حمّاد كما يتناول الواحد يتناول الكثير و توضيحه ما فى المتن و بان كلّ واحد منهم لو انفرد لوجب عليه القضاء فلا يسقط هذا الحكم باجتماعه مع غيره لبقاء الحقيقة حالة الاجتماع و بأنّه ميتّ عليه صوم واجب فيجب القضاء و ليس أحدهم بالوجوب أولى من الباقيين فتعيّن عليهم بالحصص و أمّا على السّقوط عن الباقيين بتحمّل البعض لكلّ فبأنّه كالدين و لذا جعله النّبي صلّى الله عليه و آله فى قضية الخشمية دينا و بانّ أولى الناس بتناول الواحد و الكثير و مرسل الصّيدوق (- ره-) فى الفقيه عن الصادق (- ع-) قال إذا مات الرّجل و عليه صوم شهر رمضان فليقض عنه من شاء من اهله

قوله طاب ثراه ثمّ إنّ حكم القاضى بالقرعة (- اه-)

هذا هو الاعتراض الثالث من الاعتراضات على القاضى المتقدّم إليها الإشارة عند قوله

قوله طاب ثراه و ممّا ذكرنا يعلم حكم ما إذا كان الواجب (- اه-)

غرضه أنّ اتّحاد اليوم و عدم إمكان تقسيطه يوجب ثبوته عليهما جميعا كفاية

قوله طاب ثراه و فى ثبوت الكفارة عليهما (- اه-)

أقول فى حكم الكفارة فى صورة كون ما على الولّى يوما واحدا و اتيانهما جميعا بالقضاء لو أفطرا بعد الزّوال و كان قضاء شهر رمضان على القول بوجوب كفارة إفطاره فى القضاء عن الغير (- أيضا-) وجوه أحدها وجوبها على كلّ منهما لصدق القضاء عن شهر رمضان على صوم كلّ منهما ثانيها وجوب كفارة واحدة عليهما بالسوية لكون القضاء فى الواقع أحدهما و حيث لا ترجيح كانت بالسوية ثالثها كون وجوبها على الكفاية كأصل الصّوم رابعها التّعيين بالقرعة لأنّها لكلّ أمر مشكل و فيه أولا أنّ القرعة لكلّ أمر

ص: ٢٩٢

مشكل ظاهرا معلوم واقعا و هنا الأمر مشكل ظاهرا و واقعا فتأمل كى يظهر لك منع اختصاصها بالمعلوم واقعا و لذا ثبتت فى قسمة المشاع مع الاشكال واقعا و ثانيا انّ عمومات القرعة لو هنها لا يعمل بها إلا فى مورد الانجبار و لا جابر هنا خامسها السيقوط عنهما استقره فى (- س-) و استوجهه فى (- لك-) و نفى عنه البعد فى (- ك-) لانتفاء ما يدل على وجوب الكفارة فى القضاء على وجه يتناول ذلك و أورد عليه بأنه يكفى الإطلاق بعد فرض تناول القضاء للنفس و للغير و الأجاز الإفطار فى المقام و غيره بلا اثم فضلا عن الكفارة سادسها ما قواه الماتن (- ره-) من التفصيل نظرا فى الإيجاب عليهما فى صورة المقارنة إلى إطلاق دليل الكفارة بعد عدم إمكان الترجيح و فى الإثبات على المتأخر فى صورة الترتيب إلى أنه بإفطار الأول تعين على الثانى فكان إفطاره للقضاء و يأتى فى بيان وجه التأمل ما فيه ثم أنه قال فى (- س-) أنه لو أفطر أحدهما فلا شىء عليه إذا ظن بقاء الآخر و الأا اثم لا غير و فى (- ك-) ان مقتضى ذلك جواز الإفطار بعد الزوال مع ظن بقاء الآخر و ربما يناقش فيه بأن صوم كل منهما يصدق عليه أنه صوم واجب من قضاء شهر رمضان فلا يجوز الإفطار فيه بعد الزوال اللهم إلا ان يناقش فى وجود العموم المتناول لذلك كما فى الكفارة قوله طاب ثراه فتأمل

لعل وجه التأمل إمكان المناقشة فى الشق الأول بأن عدم إمكان الترجيح لا يعين ثبوته عليهما بعد إمكان إثبات كفارة واحدة عليهما بالسوية و الإطلاق (- أيضا-) لا يثبت أزيد من كفارة واحدة و فى الشق الثانى بأن تعين الصوم على الثانى بإفطار الأول ممنوع أولا لإمكان قضائهما فى يوم آخر و لو سلم فالتعين على الثانى لا يخرج إفطار الأول عن كونه إفطار قضاء شهر رمضان و يمكن الجواب عن المناقشة فى الشق الأول بأن مقتضى الإطلاق هو ثبوت كفارة على كل من أفطر فى قضاء شهر رمضان بعد الزوال و يصدق على كل منهما هذا العنوان فيجب على كل منهما كفارة برأسها فالتفصيل لا وجه له بل ان شمل دليل وجوب الكفارة فى إفطار قضاء شهر رمضان بعد الزوال للمقام فالمتجه الوجه الأول و أما فالمتجه الأخير الذى عليه الشهيدان (- ره-) و الانصاف خروج الفرض عن منصرف الإطلاقات فالوجه الخامس أشبه و الله العالم

قوله طاب ثراه فبعد الحكم بتوزيعهما يكون الواجب كفاثيا منهما الشروع (- اه-)

فى العبارة نوع مسامحة و الموجود فى بعض النسخ المصححة يكون واجبا كفاثيا الشروع و فى بعض النسخ المصححة الآخر يكون الواجب كفاثيا منهما هو الشروع و الأول انسب

قوله طاب ثراه و لا يشترط فى القاضى الحرية (- اه-)

حكى عن بعضهم التوقف فى وجوب القضاء المذكور على الرقيق لمنع صدق كونه وليا و معارضة حق السيد بل ربما قيل أنه يسرى الإشكال إلى الكافر (- أيضا-) لعدم ولايته و رد باندفاع الإشكال سيما بعد زوال المانع لأن حال القضاء حال سائر التكاليف المتعلقة بالعبادات التى قد امرا بها بقى هنا من فروع القاضى أمران الأول أنه هل يشترط فى تعلق الوجوب بالولى كما له بالبلوغ و العقل حين موت مورثه أم يراعى الوجوب بكماله فيتعلق (- ح-) لو كان غير كامل عند موته قولان اختار أولهما الشهيد (- ره-) فى (- كرى-) حيث قال الأقرب اشتراط كمال الولي حالة الوفاة لرفع القلم عن الصبي و المجنون و يمكن إلحاق الأمر به عند البلوغ بناء على أنه سيجىء و أنها تلازم القضاء أما السيفيه فاسد الرأى فعند الشيخ (- ره-) لا يحبى فيمكن انتفاء القضاء عنه و وجوبه أقرب أخذا بالصوم و الشيخ نجم الدين لم يثبت عنده منع السيفيه و الفاسد من الحبوّة فهذا أولى بالحكم بوجوب القضاء عليهما انتهى و أقول ما ذكره (- قدّه-) من التلازم بين القضاء و الحبوّة و فرّع عليه مسئلة الوجوب على السيفيه عجيب إذ كيف خفى على مثله خلو النصوص عن ذلك و عدم قيام دليل عليه بوجه كما لا- يخفى على من راجع مبحث الميراث من كتابنا الكبير منتهى المقاصد و كيف كان فقد حكى اختيار ما قرّبه أولا عن الإيضاح و حاشية (- شاد-) و كشف الغطاء و قد يتمسك لعدم وجوبه بعد الكمال بالاستصحاب و فيه نظر لتبدل الموضوع و لذا اختار فى الجواهر الوجه الثانى حيث قال لا يعتبر بلوغ الولي عند الموت بل و لا عقله لإطلاق الأدلة التى ليس

فى شىء منها ظهور فى كون تعلق القضاء بدمية الولي من حين الموت بل ولا اشعار بكماله حينه بل هى ظاهرة فى كونها من باب الأسباب نحو من أجنب اغتسل و من أتلف مال غيره فهو له ضامن و أشباههما مما لا ينافيه رفع القلم عن الصبي و المجنون و من ذلك يعلم ما فى التمسك لعدم الوجوب باستصحابه انتهى و لقد أجاد فيما أفاد سيما فى الجواب عن حديث الزرع بجعل المقام من احكام الوضع دون ما أبداه الماتن (- ره-) و تعارفه تلامذته (- رهم-) من ان المرفوع هو قلم المؤاخذه خاصة فإن فيه ما أشرنا إليه فى محله من ان تمسك الإمام عليه السلام لعدم ثبوت الكفارة على من حلف كاذبا عند التقيية و الضرورة بحديث الزرع يكشف عن ان المرفوع جميع الآثار الشرعية نعم فى تعبير شيخ الجواهر (- ره-) بقوله من أجنب اغتسل نظر ظاهر و كان عليه ابداله بقوله من واقع أجنب و الأمر سهل هين الثانى أنه لو اشتبه الأكبر احتمال السقوط و القرعة و التوزيع و إن كان الأشبه الأول لأصالة البراءة بالنسبة الى كل منهما كواجدى المنى فى الثوب المشترك و إن كان التزام من عينته القرعة أحوط فتدبر جيدا قوله طاب ثراه و لا يشترط (- أيضا-) خلوق ذمته (- اه-)

قد صرح بذلك فى (- كرى-) (- أيضا-) حيث قال لا يشترط خلوق ذمته عن صلاة واجبة لتغاير السبب فيلزمان معا و الأقرب الترتيب بينهما عملا بظاهر الأخبار و فحاويها نعم لو فاتة صلاة بعد التحمل أمكن القول بوجوب تقديمها لأن زمان قضائها مستثنى كزمان أدائها و أمكن تقديم المتحمل لتقدم سببه انتهى

[الكلام فى المقضى عن الميت]

قوله طاب ثراه و اما المقضى فالمحكى عن المشهور أنه جميع ما فات عن الميت (- اه-) قد اضطربت كلماتهم فى نقل الأقوال فى هذه المسئلة فقد نسب فى (- كرى-) ما وصفه الماتن (- ره-) بالشهرة إلى ظاهر ابن ابى عقيل و ابن البراج و ابن حمزة و الفاضل فى أكثر كتبه و مقتضى إطلاقه هو عدم الفرق بين ما تمكّن من قضائه بالبرء من المرض و القدوم من السفر و نحوهما و بين ما لو لم يتمكّن و نقل العلامة (- ره-) فى (- لف-) عن الشيخين و ابنى بابويه و السيد المرتضى و ابن الجنيد و ابن البراج و ابن حمزة و ابن إدريس التفصيل بين لو تمكّن من قضائه ببرء و قدوم و نحوهما و بين ما لو لم يتمكّن بالوجوب فى الأول و عدمه فى الثانى و هو مخالف للمتن من وجهين أحدهما تفصيله ما أطلق الماتن (- ره-) نقله عن المشهور و الآخر نقله عن الحللى (- ره-) التفصيل المذكور من دون فرق بين أسباب الفوت و نقل الماتن (- ره-) عنه التفصيل بين المرض و غيره من أسباب الفوات مع الإطلاق من حيث التمكن من القضاء و عدمه و الانصاف أن عبائرهم مختلفة و من أخذ بظواهر عبائر الأصحاب تحصيلت عنده فى المسئلة أقوال أحدها وجوب قضاء جميع ما فاتة و هو الذى يقتضيه إطلاق عبارة الغنية المزبورة فى أول الرسالة و حجة هذا القول إطلاق ما دلّ على وجوب قضاء ما فات الميت من العبادات على وليه ثانيها التفصيل الذى سمعت من (- لف-) نسبته إلى جماعة و عبارة (- يه-) صريحة فى ذلك لأنه قال فان لم يصح

على الاستحباب لأننا نقول أنه مع استلزامه استعمال اللفظ بإطلاق واحد في معنيين اجتهاد في قبال نصّ موثق أبي بصير المزبور فلا عبرة به ثالثها أنه لا يقضى الولي إلا ما فات الميت في مرض موته خاصية نقل الماتن (- ره-) نسبة بعضهم له إلى الحلّي وابن سعيد (- رهما-) وهو بالنسبة إلى الحلّي (- ره-) اشتباه قطعاً واما ابن سعيد فيمكن صدق النسبة بالنسبة اليه ولكنه لا دليل عليه بل الأخبار الآتية في حجة القول الخامس تدفعه رابعها التفصيل بين الصّوم وبين الصّوم بانّ الواجب على الولي قضاء ما فات الميت من الصّوم في مرض موته خاصية واما الصّوم فيلزمه قضاء ما فاتته وتمكّن من قضاؤه ولا يجب عليه قضاء ما فاتته ومات قبل زوال العذر والتمكّن من القضاء وهذا التفصيل هو خيرة الحلّي (- ره-) بعد الجمع بين كلاميه في كتابي الصّوم والصّوم قال (- ره-) في آخر باب قضاء الصّوم من كتاب الصلاة ما لفظه والعليل إذا وجبت عليه صلاة فأخراها عن أوقاتها حتى مات قضاؤه عنه ولده الأكبر من الذكران و يقضى عنه ما فاتته من الصّيام الذي فرط فيه ولا يقضى عنه إلا الصّلاة الفائتة في حال مرض موته فحسب دون ما فاتته من الصّلاة في غير حال مرض الموت انتهى وقال في باب حكم المسافر والمريض والعاجز من كتاب الصّوم ما لفظه فان لم يصح المريض ومات من مرضه الذي أظفر فيه يستحبّ لولده الأكبر من الذكور ان يقضى عنه ما فاتته من الصّيام وليس ذلك بواجب عليه فان برئ من مرضه ذلك ولم يقض ما فاتته ثمّ مات وجب على وليه ان يقضى عنه (- كك-) ان فاتته شيء من الصّيام في السفر ثمّ مات قبل ان يقضى وكان متمكناً من القضاء وجب على وليه ان يصوم عنه انتهى فانّ الجمع بين العبارتين يقضى بما نسبناه اليه من التفصيل المغاير للقول الثالث وأنت خير بانه تقييد للإطلاقات في الصّوم بغير مقيد وتخصيص لعموماتها من غير دليل ولقد أجاد الشهيد (- ره-) في (- كرى-) حيث قال مشيراً إلى ذلك انّ تخصيص ابن إدريس (- ره-) خال عن المأخذ انتهى خامسها ما حكاه العلامة (- ره-) في (- لف-) عن الشيخ (- ره-) في (- يب-) من انّ ما يفوت في السفر يجب على الولي قضاؤه على كلّ حال سواء مات في السفر أو تمكّن من قضاؤه ولم يقضه ولازمه التفصيل في المرض والطمث بين التمكن من القضاء وعدمه بالوجوب في الأوّل والعدم في الثّاني كما عليه أهل القول الثّاني وحجّة هذا القول في الشقّ الثّاني ما مرّ من حجّة القول الثّاني وفي الشقّ الأوّل من الأخبار فمنها الصّحيح الذي رواه الكليني (- ره-) عن عدّة من أصحابه عن احمد بن محمد بن عليّ بن الحكم عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السّلام قال سألته عن امرأة مرضت في شهر رمضان أو طمّثت أو سافرت فماتت قبل خروج شهر رمضان هل يقضى عنها قال اما الطمّث والمرض فلا واما السفر فنعم ومنها ما رواه الشيخ (- ره-) بإسناده عن علي بن الحسن بن فضال عن علي بن أسباط عن علاء عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السّلام في امرأة حاضت (مرضت) في شهر رمضان أو طمّثت أو سافرت وماتت قبل ان يخرج شهر رمضان هل يقضى عنها قال اما الطمّث والمرض فلا واما السفر فنعم ومنها الموثق الذي رواه هو (- ره-) بإسناده

ص: ٢٩٤

عنه عن محمّد بن الزبير عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يسافر في شهر رمضان فيموت قال يقضى عنه و ان أمرية حاضت في شهر رمضان فماتت لم يقض عنها و المريض في رمضان لم يصحّ حتى مات لا يقضى عنه و أجاب في (- لف-) عن الأخبار بعد منع السند بالحمل على الاستحباب أو الوجوب مع كون السفر معصية قال و العذر المسقط لا يستعقب العقوبة لكونه سائغا فلا يجب على الوليّ انتهى و أنت خبير بما فيه إذ السند بين صحيح و موثق كما عرفت و الحمل على الاستحباب كالحمل على كون السفر معصية ممّا لا شاهد عليه فلا يصار اليه و سقوط التكليف عاجلا ما دام العذر لا ينافي ثبوت قضائه بعد رفع العذر و التحقيق أنّ هذه الأخبار مع اعتبار سندها و خلوها عن المعارض و التيامها مع اخبار القول الثاني لكون مورد تلك المرض و الحيض و النفاس و مورد هذه السفر موافقة للقاعدة من حيث أنّ المريض و الحائض و النفساء لما لم يكن متمكنا من رفع العذر لم يكن مخاطبا بالصوم في تلك الحال فاذا مات قبل انقضاء الشهر كما هو مورد هذه الأخبار فقد مات قبل خطاب القضاء فلا- تكليف عليه حتى يقوم الوليّ مقامه بخلاف ما لو مات بعد انقضاء الشهر و حصول القدرة من القضاء فإنّه خوطب بقوله عليه السلام من فاتته فريضه فليقضها كما فاتته فاذا توانى فيه قام وليه مقامه و هذا بخلاف المسافر فإنّه لما كان قادرا على رفع العذر و امتثال الأمر بقصد الإقامة و حضور الوطن و كان المقدور بالواسطة مقدورا فلذا كلف وليه بالقضاء و ان مات في ذلك السفر فقول (- يب-) و ان قلّ القائل به الا انه في الصوم بالخصوص متين جدّا تجتمع عليه الأخبار و يوافقه الاعتبار و هذا القول هو خيرة المقنع (- أيضا-) و عن (- ك-) الجزم به سادسها ما حكاها في (- كرى-) عن المحقق (- ره-) و السيد عميد الدين (- ره-) و نفى عنه البأس حيث قال و قال الشيخ نجم الدين بن سعيد (- ره-) في كتابيه كقول الشيخين و في البغدادية له المنسوبة إلى سؤال جمال الدين بن حاتم الشعر (- ره-) المذى ظهر ان الولد يلزمه قضاء ما فات الميت من صلاة و صيام العذر كالمريض و السفر و الحيض لا ما تركه الميت عمدا مع قدرته عليه و قد كان شيخنا عميد الدين قدس الله لطيفه ينصر هذا القول و لا بأس به فانّ الروايات تحمل على الغالب من الترك و هو انما يكون على هذا الوجه اما تعمّد ترك الصلوة فإنّه نادر نعم قد يتفق فعلها لا على وجه المبرئ للذمة و الظاهر أنّه ملحق بالتعمّد للتفريط و رواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول الصلوة التي دخل وقتها قبل ان يموت الميت يقضى عنه أولى أهل بيته وردت بطريقتين و ليس فيها نفى لما عدتها الا ان يقال قضيتها الأصل تقتضى عدم القضاء الا ما وقع الاتفاق عليه و ان المعتمد مؤاخذه بذنبه فلا يناسب مؤاخذه الوليّ لقوله (- تعالى-) و لا تزرر وازرة و زرر أخرى انتهى و الجواب اما عن حمل الأخبار على الغالب فيما في المتن و اما عن دعواه كون الأصل عدم القضاء فبالمنع فإنّ الأصل الثانوي يقتضى ثبوت قضاء كلّ ما فاتته و امّا عمدا في الدليل فبالمنع من كون ثبوت القضاء على المتعمّد من باب المؤاخذه و انما هو من آثار الفوت سواء كان عن عصيان أم لا فلا يتأتى ما ذكره و المختار في المسئلة هو التفصيل بين الصلوة و الصوم بوجوب قضاء ما وجب على الميت قضائه مطلقا سواء كان فوته لمريض أو سفرا و ترك عمدي لإطلاق الأخبار المزبورة المثبته للقضاء على الوليّ و عدم وجوب قضاء ما لم يجب قضائها عليه لفوته بحيض أو نفاس مع الموت قبل الطهر و إمكان القضاء أو فوته بإغماء و ان مضى مقدار القضاء بعد زوال الإغماء بناء على احد الأقوال هناك من عدم وجوب قضاء ما فات حال الإغماء أو فوته بإغماء مع موته قبل الإفاقة و التمكن من القضاء بناء على القول الآخر و هو وجوب القضاء على المغمى عليه لما مرّ في القول الثاني من عدم تعقل ان يجب على الولي قضاء ما لم يجب على الأصل قضائه مضافا إلى العلة في موثق ابي بصير المتقدم هناك من قوله عليه السلام كيف تقضى عنها شيئا لم يجعله الله عليها و اما الصوم فيلزم الولي قضاء ما فات الميت في السفر (- مط-) حضر و

تمكّن من قضائه أم لا للأخبار المزبورة في حجية القول الخامس و كذا يلزمه قضاء ما فات الميت بمريض أو حيض أو نفاس و تمكّن من قضائه ثمّ مات و لا- يلزمه قضاء ما فات الميت و مات قبل التمكن من قضائه لما مرّ في حجية الثاني و هذا المذى اخترناه ان وافق القول الخامس فمرحبا بالوفاق و الا فيكون المختار قولنا سادسا و لا مانع من ذلك بعد مساعدة الأدلّة و عدم قيام إجماع في المسئلة

على خلافه

قوله طاب ثراه و الأقوى الأول

إن أراد بالأول ما جعلناه أولاً اتجه عليه تقييد ما تمسك به من الإطلاق بما مرّ فى حجة الثانى و ان أراد به ما جعلناه ثانيا لم يكن به بأس و إن كان ما اخترناه أقوى

قوله طاب ثراه و دعوى انصرافها إلى ما فات لعذر ان سلم فهو تبادر ابتدائى (- اه-)

هذه الدعوى قد سمعتها من الشهيد (- ره-) حيث نفى الباس عن مختار المحقق و السيد عميد الدين (- رهما-) استنادا إلى أنّ الروايات تحمل على الغالب من الترك و هو أنّما يكون على وجه العذر و استحسنة فى (- ك-) و قوى فى الرياض احتمال ظهور سياق الأخبار فى ذلك و جوابه منع الغلبة بل الغالب تعمّد الترك كما لا يخفى على من له ادنى خبرة بأحوال أهل القرى و البوادي و دعوى الانصراف فيها ما فى المتن و من غريب ما اتفق فى المقام ما صدر من صاحب (- تق-) حيث أيد قول المحقق و العميد بأنّ روايات وجوب القضاء منها ما صرح فيه بالسبب الموجب للترك من الأعدار التى هى الحيض و المرض أو السفر و منها ما هو مطلق و مقتضى القاعدة هو حمل مطلقها على مقيدتها فإنّ فيه أنّ مقتضى القاعدة هو عدم حمل المطلق على المقيد فى المقام من حيث عدم تنافى ظاهرهما و حمل المطلق على المقيد مشروط بالتنافى و لا تنافى بين وجوب القضاء عند الفوت بأحد الأعدار و بين وجوبه عند مطلق الفوت و لو بالترك عمدا كما لا يخفى

قوله طاب ثراه فى أحوال المرضى و المغارمين (- اه-)

الكلمة الثانية غلط من قلم الناسخ و الصحيح فى أحوال المرضى و أمثالهم

قوله طاب ثراه بل يمكن دعوى شمول الروايات للمفعولة فاسدة (- اه-)

هذه الدعوى و جيهة سيما بالنسبة إلى صحيحه حفص بن البخترى المزبورة و نحوها ممّا وقع فيه السؤال عمّن مات و عليه صلاة أو صيام شامل للمفعولة على وجه الفساد لأنّ المأتى به فاسدا لا- يسقط الأمر و لا يجزى عن المأمور فيبقى فى ذمته و لم يستفصل المعصوم عليه السلام و أطلق الأمر بالقضاء

قوله طاب ثراه فتأمل

لعلّ وجه التأمل أنّ الروايات كما تشمل المفعولة فاسدة فكذا كلام المحقق (- ره-) و موافقيه يشمل ذلك فيكونون مفضّلين بين المفعولة فاسدة و المتروكة عمدا و لا يبقى لدعوى عدم الفصل وجه

قوله طاب ثراه و على أىّ حال فالظاهر انصراف الإطلاق فى النص و الفتوى إلى ما وجب عليه أصالة (- اه-)

هذا الانصراف ممنوع سيما مع كون جملة من الأخبار المزبورة فى صدر الباب من قبيل العام باعتبار ترك الإمام عليه السلام الاستفصال عن أنّ ما عليه هل وجب أصالة أو بولايه أو استيجار أو نحو ذلك و مثله لا يجرى فيه دعوى الانصراف سيما مع كونه إطلاقياً فما احتاط (- قدّه-) به هو الأظهر

ص: ٢٩٥

وفاقا للشيخين و جماعة ثم بناء على الاختصاص بما وجب أصالة فهل يعم الحكم فى الصيام مطلق الواجب أو يختص بصوم شهر رمضان قولان أولهما خيرة الشيخين و جماعة و ثانيهما هو المحكى عن ظاهر ابنى بابويه و ابن ابى عقيل و استجوده فى المستند و الأول أقوى لنا على ذلك أمور الأول إطلاق صحيحه حفص بن البخرى المزبورة عند الكلام فى القاضى بل عمومه الناشى من ترك الإمام عليه السلام الاستفصال فإنه سئل حفص أبا عبد الله عليه السلام فى الرجل يموت و عليه صلاة أو صيام قال يقضى عنه أولى الناس بميراثه الحديث حيث لم يستفصل عن ان الصيام هل هو قضاء شهر رمضان أو غيره من صوم الكفارة و التذير و نحو ذلك و الصلوة هل هى اليومية أو غيرها و انهما ثبتا عليه أصالة أو بولاية أو استيجار و مناقشة صاحب المستند بعدم ظهور الجملة الخبرية المستعملة فى مقام الإنشاء فى الوجوب واهية كما أوضحناه فى الأصول الثانى القوي الذى رواه الكليني (-رہ-) عن عدة من أصحابه عن سهل بن زياد عن الحسن بن على الوشاء عن ابى الحسن الرضا عليه السلام قال سمعته يقول إذا مات رجل و عليه صيام شهرين متتابعين من علمه فعليه ان يتصدق عن الشهر الأول و يقضى الشهر الثانى حيث ان مورده غير قضاء شهر رمضان و لا يضر إثبات التصديق عن الشهر الأول لكفاية إثباته قضاء الشهر الثانى فى إثبات المطلوب بعد عدم القول بالفصل و عمل المشهور بالخبر فى مورده و المناقشة فيه بالإجمال لعدم تعيين من يجب عليه فلعلة الميت يعنى تعلق بدمته الأمران واهية ضرورة ان الميت كيف يتصدق و يقضى فلا بد ان يكون المتصدق و القاضى حيا و ليس إلا الولي بالإجماع الثالث العلة المنصوصة فى صحيح ابى بصير المتقدم فى حجة الثانى من الأقوال فى المقضى أعنى قوله عليه السلام لا يقضى عنها فان الله لم يجعله عليها دل على علية جعل الله العمل على الميت لقضاء الولي فيعم كل مجعول صوم شهر رمضان كان أو غيره فتأمل كى يظهر لك ان علية عدم الجعل لعدم القضاء لا تستلزم علية كل جعل لثبوت القضاء و ربما استدلل بعضهم بتعليل قضاء الولي فى مرسل ابن بكير المزبور بعد صحيح ابى بصير بأنه قد صح أى المريض فلم يقض ما وجب عليه و رد بان معنى قوله عليه السلام قد صح فلم يقض ما وجب عليه هو أنه لم يفعل ما وجب بزوال المريض و هو القضاء ضرورة ان الأداء لم يكن واجبا عليه لعدم تمكنه منه و (-ح-) نقول ان جريان هذه العلة موقوف على إحراز وجوب القضاء فى الواجب الذى هو غير صوم شهر رمضان و هذا عين محل البحث فيكون مصادرة حجة القول الثانى أصالة برأيه ذمة الولي من قضاء غير صوم شهر رمضان و أنت خير بسقوطها بما مر و زاد فى (-كرى-) التمسك بأنه القدر المتيقن حيث قال لو مات هذا الولي فالأقرب أن وليه لا يتحملها لقضية الأصل و الاقتصار على المتيقن سواء تركها عمدا أو لعذر انتهى فتدبر

[الكلام فى المقضى عنه]

قوله طاب ثراه من جهة اختصاص رواية حماد (-اه-)

مثلا فى كون السؤال عن الرجل خير الصفار و خير ابى بصير المزبوران منه عند الكلام فى القاضى و صحيح حفص المتقدم قبل خبر حماد فى المتن و قد كان الأولى ان يقول من جهة كون مورد صحيح حفص و مرسل حماد الرجل (-اه-) فان فى تركه صحيح حفص و ذكره مرسل حماد نوع إبهام إلى إطلاق صحيح حفص و ليس (-كك-)

قوله طاب ثراه و انصراف رواية ابن سنان (-اه-)

هذا الانصراف الذى ادعاه ممنوع لأنه من التبادر الإطلاقي كما سيشير (-قده-) اليه نحو الانصراف المتقدم منه فى المقضى منعه

قوله طاب ثراه كما صرح به الحلبي (-رہ-) (-اه-)

قال فى (-ئر-) قال شيخنا أبو جعفر (-رہ-) و المریة (-أيضا-) حكمها ما ذكرناه فى ان ما يفوتها من الصيام بمرض أو طمث لا يجب على احد القضاء عنها لما ان تكون قد تمكنت من القضاء فلم تقضه فإنه يجب القضاء لما يفوتها بالسير حسب ما قدمناه فى حكم الرجال هكذا أورده شيخنا أبو جعفر (-رہ-) فى نهايته و الصيحيح من المذهب و الأقوال ان إلحاق المریة فى هذا الحكم

بالرجال يحتاج إلى دليل و إنما إجماعنا منعقد على انّ الوالد يتحمّل ولده الأكبر ما فرّط فيه من الصّيام يصير ذلك تكليفا للولد إلى ان قال و ليس هذا مذهبا لأحد من أصحابنا و إنما أوردته شيخنا إيرادا لا اعتقادا انتهى و غرضه الاستدلال بالأصل بمعنى عدم الدليل بعد اختصاص الإجماع بالرجل و يلوح من كلام العلامة (- ره-) في (- لف-) أنّه زعم انّ ابن إدريس (- ره-) يريد الاستدلال على انتفاء الحكم عن المريّة باختصاص الإجماع بالرجل و لهذا قال و قول ابن إدريس (- ره-) الإجماع على الوالد ليس حجّة إذ دلالة دليل على حكم ليس دليلا على انتفاء ذلك الحكم في صورة أخرى ثمّ أنّه شدّد التّكثير عليه فقال و قوله ليس هذا مذهبا لأحد من أصحابنا جهل منه و أىّ أحد أعظم من الشيخ (- ره-) خصوصا مع اعتضاد قوله بالروايات و الأدلّة العقلية مع انّ جماعه قالوا بذلك كابن البرّاج و نسبة قول الشيخ (- ره-) إلى أنّه إيراد لا اعتقاد غلط منه و ما يدريه بذلك مع أنّه لم يقتصر على قوله ذلك في التّهيأة بل في (- ط-) (- أيضا-) انتهى و الانصاف أنّه خالف الانصاف فيما ذكره

قوله طاب ثراه و هي و (- كره-)

قلت بل و (- لف-) فإنّه قد استقرب فيه قول الشيخ (- ره-)

قوله طاب ثراه إلّا انّ الموجود في (- الروضة-) (- اه-)

وصف قول الحلّي بالشهرة كما في (- الروضة-) غريب

قوله طاب ثراه مضافا إلى مصحّحة أبي حمزة (- اه-)

هذا التعبير لم يقع على ما ينبغي لأنّه أنما كان يصح ان لو سبق التمسك بوجه آخر حتّى يضيف اليه التمسك بالصّحيحة و يمكن ان يكون قد سقط من قلمه الشّريف التمسك بأصالة اشتراك الرجال و النساء في الحكم كما فعل في (- لف-) حيث تمسك أوّلا بأنّ الغالب تساوى المريّة الذكور في الأحكام الشرعية التّكليفية ثمّ اتبعه بالتمسك بالصّحيحة و إن كان فيه ما يأتى و يمكن توجيه ما فى المتن بأنّ قوله (- قده-) و دعوى الانصراف (- اه-) ينحلّ إلى قوله فالأقوى اللّحوق لإطلاق خبر ابن سنان و دعوى الانصراف فيه ممنوعة مضافا إلى مصحّحة (- اه-) فيكون قد أضاف التمسك بالصّحيحة على التمسك بإطلاق لفظ الميت فى رواية ابن سنان و كيف كان فقد وقع الاحتجاج للإلحاق بأمر أحدها ما أشرنا إليه من أصالة الاشتراك و فيه انّ مفاد أصالة الاشتراك أنما هو ثبوت ما كلف به الرجال فى حقّ النساء و المكلف هنا فى الفرضين الولد الذكر و ليس مرجع النزاع إلى مشاركة البنت له فى ذلك و جريان حكم المقضى عنه الذكر فى حق المريّة بوجوب قضاء ولدها عنها لا ربط له بأصالة الاشتراك بوجه لرجوع التّكليف إلى غير المريّة و الرّجل المقضى عنهما ثانيها ما فى (- كرى-) من التمسك بظاهر الروايات قال و لفظ الرّجل للتّمثيل لا للتّخصيص انتهى و أقول الظاهر انه أراد بظاهر الروايات إطلاق الأخبار المزبورة المعبر فيها بالميت الصّادق على الرّجل و المريّة جميعا بعد كون ما عبّر فيه بالرّجل تمثيلا لا تخصيصا على أنّه على فرض عدم كونه تمثيلا فالنسبة بينه و بين ما عبّر فيه بالميت الإطلاق و التّقييد الغير المتنافى ظاهرهما فيعمل بهما جميعا ثالثها ما فى (- لف-) من انّ إبراء ذمم المكلفين أمر مطلوب للشارع قضية بحكمته تعالى و رحمة على العالمين و القضاء على الوليّ طريق صالح كما فى حقّ الرجال فيجب عليه فى حقّ المريّة قضاء للمناسبة و أنت خير بأنّه اعتبار صرف لا حجّة فيه رابعها الأخبار مثل ما فى المتن من صحيحة ابن أبي حمزة و قد سبق نقلها منّا فى حجّة الخامس من الأقوال فى المقضى و مثلها موثّق محمّد بن مسلم و شطر من موثّق منصور بن حازم المزبورين هناك

ص: ٢٩٦

و كذا صحيح ابى بصير المتقدم فى حجة ثانى الأقوال هناك و قال العلامة (- ره-) فى (- لف-) مشيراً إلى صحيح ابى بصير ما لفظه و الاستدلال بهذا الحديث من وجوه الأول سؤاله (- ع-) هل برئت من مرضها قال لا فأجابه بسقوط القضاء و لو لا أن البرء موجب للقضاء لما صحّ هذا السؤال الثانى تعليقه عليه السلام عدم القضاء عنها بعدم إيجابه عليها و عند انتفاء العلة ينتفى المعلول فيجب القضاء عنها عند الإيجاب الثالث تعليل تعجبه عليه السلام على الاستدلال بالتصوص بأن غاية ما يستفاد منها أنّها هو مشروعية القضاء و هو أعمّ من الوجوب كما أنّ إثبات مشروعيته فيها من دون تعيين القاضى أعمّ من إثباتها على الولي على حسب الرجل و أوجب بأنّه متى ثبتت المشروعية ثبت الوجوب اختصّ ذلك بالولي ضرورة معلومية عدم الوجوب على سائر الناس و ربّما أوجب بما فى المتن من أنّ المسئول عنه هو نفس الوجوب لما ذكره فى المنتهى من الاتفاق على الاستحباب فى الصور المفروضة فى التصوص فتدبرّ قوله طاب ثراه اقويهما العدم

ما قواه هو المتين لما أشار إليه من الإطلاقات مضافاً إلى أصالة عدم اشتراط حرية المقضى عنه فى وجوب القضاء على الولي قوله طاب ثراه ثمّ أنّ حكم الجارية حكم العبد الميت (- اه-)

لما عرفت من لحوق المربة بالرجل و عدم اشتراط الحرية فى المقضى عنه و كلّ من قال بهما قال بما فى المتن بقى هنا فرعان لم يتعرّض لهما الماتن (- ره-) الأول أنّه قال كاشف الغطاء (- ره-) أنّ من لم يتيقّن شغل ذمّة الميت فلا شىء عليه و ليس قول الميت حجّة عليه و أقول فتح هذا الباب يؤدى إلى عدم القضاء عن الميت الّا نادراً لأنّ الغالب عدم علم الولي بما فات الميت من الصلوة و الصيام فى عمره فهو من قبيل ما لا يعلم الّا من قبله فيلزم قبول قوله فيه الثانى أنّه إذا علم الولي أنّ على الميت صلاة أو صوما و لم يعرف كمّيته فقد قيل أنّه يجب الإتيان منه حتّى لا يبقى عالماً ببقاء شغل ذمّته و نظر القائل فى ذلك إلى أنّ المرجح فى الشكّ فى التكاليف الوجوبى المراد بين الأقلّ و الأكثر هو البراءة من الأكثر و ما نحن فيه من فروع ذلك نعم إتيانه بما يعلم به عدم بقاء شىء منه اولى و أحوط

[فى أحكام القضاء و شروطه و فيه مسائل]

[المسألة الأولى فى أن القضاء عن الميت نيابة عنه لا أنه تكليف أصلى على الولي]

قوله طاب ثراه فيقصر ما فاته سفراً (- اه-)

هذا تفريع على اعتبار ما كان معتبراً فى فعل الميت كما أنّ قوله و لا يجب عليه الإخفات (- اه-) تفريع على قطع النظر عمّا يعرض باعتبار خصوص مباشرة الفاعل له كما يكشف عن هذا المعنى قوله (- ره-) و الفرض بينهما و بين القصر و الإتمام (- اه-) و ضمير التشبيه يرجع إلى الجهر و الإخفات و ستر جميع البدن و عدمه أى الفرق بين الجهر و الإخفات و ستر جميع البدن و عدمه و بين القصر و الإتمام أنّ القصر و الإتمام (- اه-) و هذا الفرق يدركه الفقيه و يستنبطه من لسان الأدلّة كما لا يخفى على من حام حول هذا الوادى قوله طاب ثراه و لكن الأقوى وجوب الانتظار مع رجاء زوال الأعذار فالأحوط الاستنابة مع عدمه (- اه-)

لما كان مذهبه (- قده-) وجوب انتظار صاحب العذر زوال عذره عند رجاء الزوال و عدم وجوب الانتظار عند عدم رجاء الزوال قوى فى صورة الرجاء لزوم الانتظار و فرّع عليه احوطية الاستنابة مع عدم الرجاء لكن ظاهر العبارة أنّ الاحتياط وجوبى و هو ينافى اختياره عدم وجوب الانتظار عند عدم رجاء الزوال الّا ان يتعلّق بأنّ شغل ذمّته بقضاء الميت يستدعى البراءة اليقينية و لا تحصل إلّا بالاستنابة لكن فيه نظر بل منع لأنّه بعد عدم وجوب الانتظار عليه عند عدم رجاء الزوال و عدم الدليل على وجوب الاستنابة لما أشار إليه من

عدم كونها أحد فردى الواجب المخير حتى يتعين بتعدّد الفرد الآخر يحصل له اليقين بالبراءة من ذلك الشغل بالإتيان بالعمل على حسب ما كلف به فى حال العذر و لو قال فالأقوى و جوب الانتظار مع رجاء زوال العذر و عدمه مع عدمه و إن كان الأحوط مع عدمه الاستنابة (- اه-) حتى يكون الاحتياط استحبابيا لكان أولى و أتقن و يمكن دعوى كون ذلك مراده (- أيضا-) بتقريب انّ تقييد الوجوب بالرجاء يكشف عن تقويته عدم الوجوب عند عدم الرجاء فيكون الاحتياط احتياطا بعد الفتوى فيكون استحبابيا ثمّ أنه حيث انّ المختار فى غير فاقد الماء من أولى الأعدار هو عدم وجوب الانتظار حتى مع رجاء الزوال كان المختار هنا لزوم إفتار فاقد الماء مع رجاء وجدانه له إلى ان يجده و جواز مباشرة غيره من أولى الأعدار كالمتضرّر بالماء و صاحب الجبيرة للقضاء على حسب تكليفه العذرى و إن كان الانتظار عند رجاء الزوال و الاستنابة عند عدم الرجاء أولى و أحوط و الله العالم قوله طاب ثراه نعم لا يجب قضاء صلاة الميت صحيحا (- اه-)

يعنى أنه لو اتى الميت قبل موته بصلاة أو صوم باعتقاد الصحّة و كان معتقدا لولّى فساد ما اتى به هو لم يجب على الولي قضاء ذلك المأتى به و قد كان ينبغى تقييد اعتقاد الصحّة فى العبارة بما إذا كان اعتقاده عن طريق شرعى من اجتهاد أو تقليد حتى يكون اعتقاده ذلك طريقا إلى الواقع موجبا لسقوط الأمر حتى مع المخالفة للواقع و اما لو كان اعتقاده عن تقصير فيجب على الولي قضاء ما اعتقد فساده لفقد الطريق القائم مقام الواقع للميت فيصدق الفوت المثبت للقضاء على الولي و لعله أهمل القيد لوضوحه

[المسألة الثانية هل الملحوظ فى كونه دينا الأمر الأدائى أو الأمر القضائى]

قوله طاب ثراه وجهان أظهرهما من أدلّة العبادة عن الميت و أنّها كأداء الدين عنه الأوّل (- اه-)

أشار بذلك إلى ما مرّ منه فى أوائل الرسالة من التمسك بقضية الختمية الناطقة بلزوم قضاء دين الله عن الميت

قوله طاب ثراه لأنّ ظاهر إطلاق الدين على العبادة (- اه-)

يكشف عن ذلك الأحاديث الثلاثة المتقدم نقل روايتها عن السيد بن طاوس (- ره-) الناطقة بأنّه إذا جاء وقت صلاة فلا تؤخرها لشيء صلّها و استرح منها فإنّها دين حيث أطلق عليه السلام الدين على الصلوة الأدائية و يمكن الاستدلال لما اختاره (- قدّه-) بموثق ابى بصير المتقدم عند الكلام فى القاضى قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سافر فى رمضان فأدركه الموت قبل ان يقضيه قال يقضيه أفضل أهل بيته فإنّ الضمير فى كلمته يقضيه راجع إلى صوم رمضان فيكون أفضل أهل بيته قاضيا لصوم شهر رمضان لا لقضاء صوم شهر رمضان احتمال رجوع الضمير الثانى إلى القضاء المدلول عليه بكلمته يقضيه الأولى بعيد جدّا نعم يمكن التمسك للثانى بمرسل حماد المزبور عند المتكلم فى القاضى من المتن قال سألت أبا عبد الله عليه السلام فى الرجل يموت و عليه دين من شهر رمضان من يقضيه قال أولى الناس به حيث أطلق الدين على القضاء و ارجع ضمير يقضيه اليه (- فت-)

قوله طاب ثراه و هذا مثل الترتيب بين الفوائت فإنّه بناء على اعتباره فى القضاء باعتبار دليل خارج (- اه-)

كلمة فإنّه ساقطة من قلمه الشريف و الصحيح إثباتها ليكون قوله باعتبار خبر انّ

قوله لكن تدعى الشروط (- اه-)

واو الجمع فى كلمة الشروط زائدة و الصحيح الشرط مفردا

قوله طاب ثراه نعم لا يستبعد ان يظهر من أدلّة الترتيب (- اه-)

هذا أنّما كان يتمّ لو كان القول بالترتيب لدليل لفظي و اما بناء عدم تمامية أدلّة اللفظية و انحصار مستنده فى الإجماع كما لا يبعد فيشكل الاستظهار المذكور بعد وضوح كون الإجماع دليلا لينا يقتصر على المتيقن

ص: ٢٩٧

من مورده

[المسألة الثالثة في سقوط القضاء عن الميت بفعل الغير]

إشارة

قوله طاب ثراه كما عن الشيخ (- ره-) وجماعه (- اه-)

ممن اختار ذلك المحقق (- ره-) في الشرائع و ممن اختار عدم السقوط المحقق الثاني في (- مع صد-)

قوله طاب ثراه لعموم ما دل على ان الصلوة و الصوم عن الميت يكتب له

أشار بذلك إلى الأخبار المتقدم في شرح أوائل الرسالة نقل روايتها عن ابن طاموس (- ره-) فلاحظ وجه الاستدلال أنه إذا كتب له برئت ذمته

قوله طاب ثراه و ما دل على ان العبادة في ذمة الميت كالدين (- اه-)

هذا هو الوجه الثاني من حجج السقوط و المراد بما دل هو قضية الختمية التي أشار إليها و قد أسبق نقلها في أوائل الرسالة و مثلها ما

تقدم في أوائل الرسالة روايته في عبارة (- كرى-) عن البخارى و غيره عن ابن عباس قال رجل ان أختي نذرت ان تحج و أنها ماتت

فقال النبي صلى الله عليه و آله لو كان عليها دين أ كنت قاضيه قال نعم قال فاقض دين الله فهو أحق بالقضاء بل لو صحح سنده لكان

دليلا قويا على السقوط بفعل الغير ضرورة عدم وجوب قضاء الأخت على الأخ

قوله طاب ثراه و يدل على السقوط مضافا إلى ما ذكرنا الموثقة (- اه-)

هذا هو الوجه الثالث من حجج القول بالسقوط و المراد بالموثقة هو الحديث الخامس من الأحاديث الأربع و العشرين المتقدم منا في

أوائل الرسالة نقلها عن (- كرى-) عن ابن طاموس و قد رواها عن أصل عمّار بن موسى الساباطى عن الصادق عليه السلام عن الرجل

يكون عليه صلاة أو يكون عليه صوم (- اه-) و يمكن المناقشة في الاستدلال بها بأن المطلق لم يرد هنا ألما لبيان حكم آخر و هو

مشروعية قضاء العارف و عدم مشروعية قضاء غير العارف فهو لبيان جنس الحكم دون الإطلاق فلا يصح التمسك به

قوله طاب ثراه و مرسله الفقيه (- اه-)

يمكن المناقشة في دلالتها بابتداء الاستدلال بها على تأويل بعيد لا يساعد عليه دلالة اللفظ و أنها بظاهرها معارضة بما دل على ان

القضاء إنما يجب على الولد الأكبر فتطرح في مقابلة ذلك

قوله طاب ثراه و الموثق كالصحيح (- اه-)

قد أسبقنا في حجة ثانی الأقوال في القاضى إيراد سند هذا الموثق و متنه و يمكن المناقشة في الاستدلال به هنا بأن الظاهر ان المراد

بالأفضل هو الأفضل بحسب المتعارف في أنظار الناس و هو الأوجه و الأعظم عندهم و قد عبر به عن الأكبر لغلبة انطباقه و ان ما ذكره

(- قدّه-) من التقريب تأويل بعيد لا يساعد عليه اللفظ أصلا فتأمل

قوله طاب ثراه و زاد في (- كرى-) (- اه-)

ظاهر التعبير بالزيادة استدلال الشهيد (- ره-) في (- كرى-) أولا- بالأصل و ثانيا بأن الصلوة لا تقبل التحمل عن الحي و ليس (-

كك-) بل اقتصر على التمسك بالثانى و لا يخفى ان مراده بالصلوة التي منع من قبولها التحمل عن الحي هي خصوص الواجبة دون

المندوبة بقرينة ما مر في ذيل الخبر الحادى و العشرين من الأحاديث الأربع و العشرين المتقدم في أوائل الرسالة نقلها في كلامه الذى

نقلناه هناك فلاحظ

قوله طاب ثراه نعم يمكن ان يستدل لهم بمكاتبة الصَّفَار (- اه-)

قد مرّ نقل سندها في حجية القول الأوّل في القاضى و الجواب عنها أنها مضطربة المتن فلا تعارض ما مرّ في حجية القول بالسقوط فالقول بالسقوط أظهر و الله العالم

قوله طاب ثراه فقوله عليه السلام يقضى عنه ليس مستعملا فى الوجوب (- اه-)

الحق حمل الرواية على الوجوب و كون قيد الولاء فيها للاستحباب لا يمنع من الأخذ بالنسبة إلى ما عدى القيد بظاهر الوجوب و كذا لا ينافى الوجوب سقوطه بتبرع الغير كما فى كلّ واجب لا يعتبر فيه الصدور من الشخص بالخصوص

قوله طاب ثراه لم يدلّ على مذهبه بتعيين القضاء على الأكبر (- اه-)

كلمة بتعيين غلط من الناسخ و الصحيح من تعيين القضاء على الأكبر

قوله طاب ثراه على ما يظهر من (- كرى-) (- اه-)

(١١) أقول للشهيد (- ره-) فى (- كرى-) فى وصية الميت بقضاء الصلوة عنه عبارتان الأولى ما تصدى فيه لإثبات وجوب إنفاذ وصيته مع قطع النظر عن وجود الولي و عدمه قال (- ره-) فى ذيل أحكام الجنائز من كتاب الطهارة بعد إثبات دخول النيابة فى أداء الواجبات بما مرّ فى أوائل الرسالة من نقله عنه من الأخبار و غيره ما لفظه إذا تقرّر ذلك فلو اوصى الميت بالصلوة عنه وجب العمل

بوصيته لعموم قوله (- تعالى-) فمن بدّله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدّلونه و لأنه لو اوصى ليهودى أو نصرانى وجب إنفاذ وصيته فكيف الصلوة المشروعة لرواية حسين بن سعيد بسنده إلى محمّد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى

بماله فى سبيل الله قال أعطه لمن اوصى به و إن كان يهوديا أو نصرانيا أن الله عزّ و جلّ يقول فَمَنْ يَدَّلْهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُدَّلُونَهُ و ذكر الحسين بن سعيد فى حديث آخر عن الصادق عليه السلام لو أن رجلا اوصى ان أضع فى يهودى أو نصرانى

لوضعتة فيهم أن الله يقول فَمَنْ يَدَّلْهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ الْآيَةُ انتهى ما أهمنا ممّا فى (- كرى-) هنا و الأخرى ما تصدى فيها لسقوطها

بالوصية عن الولي و ما يخرج عنه الأجرة مع الوصية بالاستيجار قال (- ره-) فى مبحث قضاء الصلوات لو اوصى الميت بقضائها عنه بأجرة من ماله أو أسندها إلى أحد أوليائه أو إلى أجنبي و قيل فالأقرب سقوطها عن الولي لعموم وجوب العمل بما رسمه الموصى ثمّ

قال لو قلنا بعدم قضاء الولي ما تركه الميت عمدا أو كان لا ولي له فإن اوصى الميت بفعلها من ماله أنفذ و ان ترك فظاهر المتأخرين من الأصحاب عدم وجوب إخراجها من ماله لعدم تعلق الفرض بغير البدن خالفناه مع وصية الميت لانعقاد الإجماع عليه و بقى ما عداه

على أصله و بعض الأصحاب أوجب إخراجها كالحجّ و صبّ الأخبار التّى لا وليّ فيها عليه و احتجّ (- أيضا-) بخبر زرارة قلت لا يبعد الله عليه السلام أن أباك قال لى من فرّ بها فعليه أن يؤدّيها فقال صدق ابى عليه ان يؤدّى ما وجب عليه و ما لم يجب عليه فلا شىء

عليه فيه ثمّ قال أ رأيت لو أن رجلا أغمى عليه يوما ثمّ مات فذهبت صلوته أ كان عليه و قد مات أن يؤدّيها فقال لا قال الّا ان يكون أفاق من يومه فظاهره أنّه يؤدّيها بعد موته و هو أنّما يكون بوليّه أو ماله فحيث لا وليّ يحمل على المال و هو شامل لحالة الإيضاء و

عدمه ثمّ قال لو اوصى بفعلها من ماله فان قلنا بوجوبه لو لا الإيضاء كان من الأصل كسائر الواجبات و ان قلنا بعدمه فهو تبرع يخرج من التلث الّا ان يجيزه الوارث انتهى فانّ عبارته الأولى أطلقت لزوم إنفاذ الوصية بالصلوة على الإطلاق و الثانية عمّمت سقوط القضاء

عن الولي بالوصية للقضاء بأجرة من ماله أو مال الولي أو مال أجنبي و لازم السقوط هو وجوب الفعل على الموصى اليه و لذا أسند الماتن (- ره-) الوجوب إلى ظاهر (- كرى-) دون صريحه

قوله طاب ثراه و فى دلالتة على المدعى نظر (- اه-)

(١٢) الظاهر أنّ الصّمير يعود إلى الإجماع لعدم سبق دليل آخر و (- ح-) فوجه النظر أنّ إجماع (- كرى-) إجماع على قضية مهملة لا كلية فلا يدلّ على المدعى

قوله طاب ثراه نعم استدللّ عليه (- اه-)

(١٣) قد سمعت الاستدلال من (- كرى-) في عبارته الأولى و دلالاته فيما إذا اوصى بالاستيجار من ماله موجهة و اما فيما إذا اوصى بالقضاء عنه تبرعا أو بأجرة أسندها إلى وليه أو إلى أجنبي فمحل تأمل لأن ظاهر الآية و الأخبار ان لزوم إنفاذ الوصية و حرمة التبديل انما هو فيما له عليه سلطنة من ماله و شبهه و لا سلطنة له على مال الولي و لا مال الأجنبي

ص: ٢٩٨

و لا بدنه نعم إذا قبل الموصى إليه فقد وعده بذلك و الوفاء بالوعد ليس واجبا فقها و ان وجب أخلاقا و خبر ابى بصير الآتى فى كلام العلامة (- ره-) يدلّ بالتقرير على شرعية الوصية بالقضاء عنه تبرعا دون وجوب إنفاذها فتدبر جيدا و تظهر الثمرة بين الوصية النافذة كما إذا اوصى بالاستيجار من ماله و غير النافذة كما إذا اوصى بالقضاء عنه تبرعا سقوطها عن الولي على الاولى بمجرد لزوم الوصية فتأمل و توقف السقوط فى الثانى على وقوع القضاء من الموصى إليه فى الخارج قوله طاب ثراه ففیه نظر عرفت وجهه (- اه-)

غرضه بذلك ما افاده من حكومه أدله الوصية على دليل الوجوب بالولاية فإن مقتضاها السقوط عن الولي بعد الوصية و عدم الوجوب عليه بموت الموصى

قوله طاب ثراه لكن لا يجب تحصيل العلم أو الظن (- اه-)

نظره فى نفي الوجوب إلى أصالة برأيه ذمته بعد انصراف دليل الوجوب إلى صورة فقد الوصية لكن يمكن دعوى تقييد الانصراف بما إذا عمل بالوصية فما لم يحرز العمل بها يكون التكليف باقيا عليه لبقائه تحت الإطلاق (- فت-)

[فى صحة الاستيجار و سقوط ذمّة الميت بفعل الغير]

قوله طاب ثراه حيث قال فى (- كرى-) (- اه-)

لم ينقل تمام العبارة و ينبغى نقلها بتمامها لتضمنها ما ينفع فى إتقان الأمر قال (- ره-) فيما مرّت الإشارة إليه من كتاب الطهارة ما لفظه قد حكى ابن حمزة فى كتابه فى قضاء الصلوة عن الشيخ ابى جعفر محمد بن الحسين الشوهانى انه كان يجوز الاستيجار عن الميت و استدل ابن زهرة (- ره-) على وجوب قضاء الولد الصلوة بالإجماع على أنها تجرى مجرى الصوم و الحجّ و قد سبقه ابن الجنيد (- ره-) بهذا الكلام حيث قال و العليل إذا وجبت عليه الصلوة و أخرها عن وقتها إلى ان فاتت قضاها عنه وليه كما يقضى حجة الإسلام و الصيام قال و (- كك-) روى أبو يحيى عن إبراهيم بن سالم عن ابى عبد الله عليه السلام فقد سويّا بين الصلوة و بين الحجّ و لا ريب فى جواز الاستيجار على الحجّ قلت هذه المسئلة اعنى الاستيجار على فعل الصلوة الواجبة بعد الوفاة مبيته على مقدمتين إحداهما جواز الصلوة عن الميت و هى إجماعية و الأخبار الصّحّية ناطقة به كما تلونها و الثانية أنه كلما جازت الصلوة عن الميت جاز الاستيجار عنه و هذه المقدّمة داخله فى عموم الاستيجار على الأعمال المباحة التى يمكن ان يقع للمستأجر و لا يخالف فيها احد من الإمامية بل و لا من غيرهم لأنّ المخالف من العامة إنما منع لزومه أنه لا يمكن وقوعها للمستأجر عنه أما من يقول بإمكان وقوعها له و هم جميع الإمامية فلا يمكنه القول بمنع الاستيجار إلا ان يخرق الإجماع فى إحدى المقدمتين على ان هذا النوع قد انعقد عليه الإجماع من الإمامية الخلف و السلف من عهد المصنّفين و ما قبله إلى زماننا هذا و قد تقرّر أنّ إجماعهم حجة قطعية فإن قلت فهل لا اشتهر الاستيجار على ذلك و العمل به عن النبى (- ص-) و الأئمة عليهم السلام كما اشتهر الاستيجار على الحجّ حتى علم من المذهب ضرورة قلت ليس كلّ واقع يجب اشتهاره و لا كلّ مشهور يجب الجزم بصحّته فربّ مشهور لا أصل له و ربّ متأصل لم يشتهر أما لعدم الحاجة إليه فى بعض الأحيان لندور وقوعه و الأمر فى الصلوة كذلك فإنّ سلف الشيعة كانوا على ملازمة الفريضة و التافلة على حدّ لا يقع من احد منهم إخلال بها إلا لعذر بعيد كمرض موت أو غيره و إذا اتفق فوات فريضة بادرنا إلى فعلها لأنّ أكثر قد ملئهم على المضايقة المحضة فلم يفتقروا إلى هذه المسئلة و اكتفوا بذكر قضاء الولي لما فات الميت من ذلك على طريقه النّدور يعرف هذه الدعاوى من طالع كتب الحديث و الفقه و سيرة السلف معرفة لا يرتاب فيها فخلف من بعدهم قوم تطرّق إليهم التقصير و استولى عليهم فتور الهمم حتى آل الحال إلى أنه لا يوجد من يقوم بكمال السنين إلا أوحدتهم و لا مبادر بقضاء الفاتت إلا أقلهم فاحتاجوا إلى استدراك ذلك بعد الموت لظنهم عجز الولي عن القيام به فوجب ردّ ذلك إلى الأصول المقرّرة و القواعد الممهّدة و

فيما ذكرناه كفاية على ان قضاء الصلوة عن الميت غير متروك ذكره بين ارباب المذهب المابينة للشيعه على طرف النقيض و لا مهمل روايته عند نقله حديثهم انتهى المهمم مما في (- كرى-)

قوله طاب ثراه و حكى الإجماع (- أيضا-) عن الإيضاح و (- مع صد-) (- اه-)

قال في الإيضاح و قال في كتاب الإجارة من (- مع صد-) يصح الاستيثار للجهد و الحج و الصلوة لمن لا يجب عليه و يقع عن المستأجر بالإجماع و لقوله (- ص-) في حديث الخثعمية فدين الله أحق ان يقضى انتهى و لا يحضرني إرشاد الجعفرية قوله طاب ثراه و يدل على المسئلة مضافا إلى ما عرفت ان مقتضى (- اه-)

لا يخفى عليك ما في العبارة من المسامحة فإن مقتضى التمسك بوجوه و جعل الإجماعات أولا هو جعل هذا الوجه ثانيا و عمومات الإجارة ثالثا و عمومات العقود رابعا و عمومات الصلح خامسا لا كما صنع (- قده-) و كيف كان فقد يناقش في هذا الاستدلال تارة بمنع المقتضى في خصوص المورد نظرا إلى ان العبادة لم يعلم كونها من قبيل المنفعة المباحة بالقياس إلى من تجب عليه نظرا إلى انه يشترط فيها المباشرة و تولي غير من يجب عليه موقوف على اذن الشارع و رفعه للمباشرة و تحققه ممنوع و لهذا قالوا انه لا يجوز التوكيل في العبادة و اخرى بإبداء المانع و هو ان العمل المقصود في المقام إنما هي العبادة فلا تتحقق بغير قصد القرية و أخذ الأجرة على العمل مما يمنع من قصد القرية و المناقشتان جميعا مردودتان أما الأولى فلان الأحاديث و الإجماعات المزبورة في صدر الرسالة كافية في إثبات رفع الشارع الأمر بالمباشرة بسبب الموت مضافا إلى انه لو تمت المناقشة لزم عدم شرعية قضاء الولي (- أيضا-) لها و الاعتذار بقيام الدليل فيه يقابل بقيام الدليل هنا (- أيضا-) و اما الثانية فلما يأتي في كلام الماتن (- ره-)

قوله طاب ثراه كما في رواية تحف العقول (- اه-)

أراد (- قده-) بذلك الخبر الذي نقله بطوله في أول المكاسب المتضمن لقوله عليه السلام و اما تفسير الإجارة فإجارة الإنسان نفسه أو ما يملكه أو يلي أمره من قرابته أو دابته أو ثوبه بوجه الحلال من جهات الإجازات إلى آخر الفقرات المقاربة من ذلك فراجع و أراد غيرها نحو ما رواه علم الهدى (- ره-) في رساله المحكم و المتشابه نقلنا من تفسير النعماني مسندا عن علي عليه السلام في بيان معاش الخلق قال و اما وجه الإجارة فقول عَزَّ وَجَلَّ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَ رَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سِيْرِيًّا وَ رَحِمْتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ فأخبرنا سبحانه ان الإجارة أحد معاش الخلق إذ خالف بحكمته بين همهم و إرادتهم و سائر حالاتهم و جعل ذلك قواما لمعاش الخلق و هو الرجل يستأجر الرجل في ضيعته و اعماله و احكامه و تصرفاته و أملاكه و لو كان الرجل مئا يضطر إلى ان يكون بناء نفسه أو نجارا أو صانعا في شيء من جميع أنواع الصنائع لنفسه و يتولى جميع ما يحتاج اليه من إصلاح الثياب و ما يحتاج اليه من الملك فمن دونه ما استقامت أحوال العالم بتلك و لا اتسعوا له و لعجزوا عنه و لكنه أتنن تدبيره لمخالفتهم بين همهم و كلما يطلب مئا ينصرف اليه همته مئا يقوم به بعضهم لبعض و ليستغني بعضهم بعض

ص: ٢٩٩

في أبواب المعاش التي بها صلاح أحوالهم لكن لا يخفى عليك ان التمسك بهذه العمومات يتوقف على إحراز كون قضاء الصلاة و الصوم عن الغير مباحا كما مر إثباته

قوله طاب ثراه و رمسه و الأظهر جواز التبرع عنها من غيره (- اه-)

قد سهى هنا قلم الناسخ و الصحيح التبرع بها بدل التبرع عنها

قوله طاب ثراه فإن أراد أصالة الفساد بمعنى عدم سقوطه (- اه-)

لا يخفى عليك ان للكاشاني (- ره-) ان يختار هذا الشق الأول من التردد و يقول ان ما أورد من عدم تعقل الفرق بين فعل الأجير و فعل المتبرع ليس ألما تقريرا للجامع في القياس و الغرض الاحتراز منه فالأولى ان يقال في رد اختيار الشق الأول أنك قد عرفت في أوائل الرسالة نقلنا عن الشهيد (- ره-) في (- كرى-) عشرة أحاديث دالة على ان الميت يقضى عنه على وجه الإطلاق أو العموم فراجع و تدبر

قوله طاب ثراه و فيه تغليب لجهة المائتة (- اه-)

فيه ان ذلك لا اثر له في هذا المقام لان الغالب ان أخذ المال للاكتساب و ان الداعي على الإقدام على العمل هو تحصيل المال فلا يفيد في التقرب بالعمل و ليس معنى جهة مائتته الا انه يتوقف الوصول اليه غالبا على بذل المال و هذا لا يقتضى ان يكون الداعي لاقدام الأجير على العمل هو قصد القربة فلا فرق بينه و بين سائر العبادات و لكنه لا يلزم من تساوى الحج و غيره كون التساوى في الصيحة بل يتساويان في الفساد من جهة عدم قصد القربة فلا بد من توجيه تحقق قصد القربة في الحج فيما ذا وجهه جرى مثله في الصلوة و الصوم

قوله طاب ثراه ثم ان النائب إذا وصل إلى مكة (- اه-)

ان كان هذا مصححا أمكن إبداء نظيره في الصوم و الصلوة فإن الأجير انما يأخذ الأجرة ليهيئ طعام السحور و الفطور و اراحة النفس من هم المعاش فاذا صار وقت الإمساك أو أراد الإتيان لقضاء الصلوة أمكن التقرب بها و بالصوم مثل ما إذا لم يأخذ الأجرة

قوله طاب ثراه و ربما يستفاد هذا من كلام بعض من سبقه كما سيجيء (- اه-)

أراد بالبعض المحقق الثاني (- ره-) في (- مع صد-) في عبارته التي يأتي منه (- قدّه-) نقل بعضها

قوله طاب ثراه و الجواب عنه أولا بالنقض (- اه-)

قد صدر منهم في الجواب عن الإشكال المذكور وجوه أشار الماتن (- ره-) الى ثلثة منها هذا أحدها و الثاني ما افاده بقوله و اما ثانيا (- اه-) و الثالث ما افاده بقوله فالتحقيق في الجواب ان يقال قد عرفت سابقا ان معنى النيابة هو تنزيل الشخص منزلة الغير (- اه-) و هناك أجوبة أخر أحدها ما ذكره بعضهم من ان العبادات المستأجر عليها خرجت بالإجماع و مقتضى هذا الجواب انه لا يعتبر فيها قصد القربة و ضعفه ظاهر ثانيها ما ذكره المحقق البهبهاني (- ره-) في حواشي (- ك-) بقوله و اما منافاة الأجرة لقصد الإخلاص في العبادات ففيه ان نفس الإجارة لا تحتاج إلى التية و انما المحتاج فعل نفس العباد و الإجارة من العقود اللازمة شرعا و بعد اللزوم الشرعي يجب الوفاء بها (- فح-) يتحقق القربة و الإخلاص كما إذا حلف احد ان يفعل شيئا أو يصلى عن ميت فقبل الحلف لم يكن واجبا عليه و بعده صار واجبا و عند الفقهاء (- رض-) ان الملتزم بالتذر و العهد و اليمين و الإجارة حالها واحد و قد عرفت السبب نعم إذا كان الفعل بقصد الأجرة في صورة عدم تحقق اجارة و من جهة الأجرة لم يكن صحيحا و إذا فعل لله (- تعالى-) من حيث انه تعالى يحب الإحسان على أهل الإيمان فهو صحيح فإذا اعطى بعد الفعل الصيحيح شيئا إحسانا من جهة ان جزاء الإحسان إحسان يمكن ان يكون أخذه صحيحا و حلالا من هذه الجهة لأنه عوض و اجرة فتأمل انتهى و هو كما ترى ضرورة ان وجوب الوفاء بعقد الإجارة بعد وقوعه توصل إلى لا يفيد الإقدام عليه كونه على وجه القربة مع ان امتثال وجوب الوفاء بعقد الإجارة مغاير للتقرب بفعل

الصَّلوة و كأنه أخذ هذا الجواب ممَّا ذكره صاحب المفاتيح (- ره-) في تصحيح الاستيثار للحجَّ بعد الالتفات إلى أنه لا فرق بين الحجَّ وغيره من العبادات فيجب الجميع بعد الاستيثار و هذا المقدار حقَّ فيرد على صاحب المفاتيح (- ره-) مؤاخذه وجه الفرق و لعله إلى ما ذكرنا أشار (- قدّه-) بالأمر بالتأمل في ذيل كلامه ثالثها ما ذكره المحقق المذكور (- أيضا-) بقوله بعد كلامه السابق مع أنه إذا كان أخذ الأجره برضا الله تعالى و تحصيل ضروري معاشه فيمكن أن يتأتى قصد الامتثال و القربة فتأمل انتهى و فيه أن تحصيل الواجب من المعاش لا يصحَّ قصد القربة في العمل الذي استوجر عليه بإزاء ما يعيش به إذا أتى به لداعي أخذ الأجره التي يعيش بها و لعله إلى ذلك أشار بالأمر بالتأمل رابعها ما افاده حضرة الشَّيخ الوالد العلامه أعلى الله تعالى في الجنان مقامه بقوله بعد استحسانه جواب الماتن (- ره-) و يمكن ان يقال بعد ان قام الإجماع على جواز الاستيثار لقضاء العبادات عن الميت أنا نوجه المقام بنظير ما يقال في التوكيل في دفع الزكاة و الخمس من أنه يجب في كل منهما قصد القربة لكونهما من قبيل العبادة و ان ناوى القربة أنما هو الموكل لوجوب العبادة عليه بالأصالة و تتحقق منه هذه التية عند تسليمه المال إلى الوكيل أو عند اذنه له في قبض المال و دفعه فاذا دفع الوكيل المال إلى مستحقه كان هذا الدفَع الصادر من الوكيل الذي يده يد الموكل عبادة قد نواها الموكل عند اقباض المال أو الإذن في قبضه فنقول فيما نحن فيه ان الموصى بالاستيثار لقضاء عبادته ينوى عند وصيته الامتثال لأوامر تلك العبادة بفعل من يقوم مقامه إجمالاً- فاذا أتى النائب الذي فعله فعل المنوب عنه بصورة العبادة المشروعة عدا قصد القربة وقعت العبادة صادرة عن قصد الموصى إلى الامتثال بها لأمر الله (- تعالى-) إذ ليست التية إلا عبارة عن الداعي و هو حاصل من الموصى و على هذا القياس فعلى الولي إن كان هو المستأجر فإنه ينوى تحصيل الامتثال عند الاستيثار إلا أنه يشكل الأمر فيه من جهة ان العبادة أنما هي عبادة الميت دون الولي المستأجر فلا تفيد نيته كما أنه يشكل الأمر في جريان التوجيه المذكور بالنسبة إلى صورة مباشرة الولي بنفسه للقضاء إذا لم يكن صدور الفعل منه ممَّا التمسه الميت المولى عليه منه لأن العبادة عبادته فيلزم ان يكون هو القاصد للقربة على هذا التوجيه و لكن يهون الأمر في هذين الإشكالين توجه الأمر من الله (- تعالى-) إلى الولي بإتيانه بقضاء ما فات من المولى عليه فهو يقصد امتثال الأمر بالقضاء عن المولى عليه و هو معنى قصد القربة فإذا استأجر غيره كان قصد الامتثال لذلك الأمر مركزاً في نظره فلا اشكال هذا كلام الوالد طاب رسمه و له وجه

قوله طاب ثراه انتهى

غرضه بذلك إنهاء الجواب بالحل الذي نقله بقوله و قد يقرَّر بما حاصله (- اه-)

قوله طاب ثراه فالتحقيق في الجواب ان يقال (- اه-)

قد ذكر (- قدّه-) هذا الجواب في بعض مصنفاته الأخر ثمَّ أورد على نفسه بأنَّ الموجود في الخارج من الأجير ليس إلا الصَّلوة عن الميت مثلاً و هذا هو متعلق الإجارة و النيابة فان لم يمكن الإخلاص في متعلق الإجارة لم يترتب على تلك الصَّلوة نفع و ان أمكن لم يناف الإخلاص لأخذ الأجره كما ادعت و ليست النيابة عن الميت في الصَّلوة المتقرب بها إلى الله شيئاً و نفس الصَّلوة شيئاً آخر حتى يكون الأوَّل متعلقاً للإجارة و الثاني مورد الإخلاص ثمَّ أجاب بأنَّ القربة المانع اعتبارها عن تعلق الإجارة هي المعتبرة في نفس متعلق الإجارة و ان اتحد خارجاً مع ما يعتبر فيه القربة ممَّا لا يكون متعلقاً للإجارة فالصَّلوة الموجودة في

ص: ٣٠٠

الخارج على جهة النيابة فعل للنائب من حيث أنها نيابة عن الغير و بهذا الاعتبار ينقسم في حقه إلى المباح و الرّاجح و المرجوح و فعل للمنوب عنه بعد نيابة النائب يعنى تنزيل نفسه منزلة المنوب عنه في هذه الأفعال و بهذا الاعتبار يترتب عليه الآثار الدنيوية و الأخروية لفعل المنوب عنه الذي لم يشترط فيه المعاشرة و الإجارة تتعلق بالاعتبار الأوّل و التقرب بالاعتبار الثاني فالموجود في ضمن الصّيلوة الخارجية فعلاّن نيابة صادرة عن الأجير النائب فيقال ناب عن فلان و فعل كأنه صادر عن المنوب عنه فيمكن ان يقال على سبيل المجاز صلّى فلان و لا يمكن ان (- يق-) ناب فلان فكما جاز اختلاف هذين الفعلين في الآثار فلا ينافي اعتبار القرية في الثاني جواز الاستيثار على الأوّل الذي لا يعتبر فيه القرية و قد ظهر ممّا قررناه وجه ما اشتهر بين المتأخرين فتوى و عملا من جواز الاستيثار على العبادات للميت و انّ الاستشكال في ذلك بمنافاة ذلك لاعتبار التقرب فيها ممكن الدّفع خصوصا بملاحظة ما ورد من الاستيثار للحجّ و دعوى خروجه بالنصّ فاسدة لأنّ مرجعها إلى عدم اعتبار القرية في الحجّ و أضعف منها دعوى انّ الاستيثار على المقدمات كما لا- يخفى مع انّ ظاهر ما ورد من استيثار مولانا الصادق عليه السّلام للحجّ عن ولده إسماعيل كون الإجارة على نفس الأفعال انتهى ما أفاد الماتن (- ره-) و لعمرى أنّه أحسن ما قيل في حلّ الإشكال المذكور و ربّما أورد عليه بعض من تأخّر عنه من تلامذته بوجهين مع توضيح ممّا أحدهما انّ أمر النيابة لو كان منوطا بتنزيل نفسه منزلة المنوب عنه و إتيانه بالعمل و التقرب به بعنوان أنّه منوب عنه حتّى انّ المنوب عنه هو المتقرب في الحقيقة كما يعطيه كلامه (- ره-) لكان اللّازم على الفقهاء (- رض-) ان يتبها عليه لأنّ هذا المعنى الذي ذكره معنى دقيق جدّا لا- يتبّه له العوام بل و لا- كثير من الخواصّ فاذا فرض كون ذلك قوام عمل الثواب للزم بيانه لئلا تبطل أعمالهم مع اننا نرى أنّهم لم يبيّنوا ذلك و ان الثواب في العبادات بأسرها لم يفهموا الدقيقة المذكورة فلا يلتفتون إلى التنزيل المذكور فيلزم على ما ذكره إهمال الفقهاء (- رض-) لأمر لازم يعمّ به البلوى و عدم صحّة شيء من اعمال الثواب من حيث عدم صدور ذلك التنزيل منهم و أنت خبير بما فيه فانّ الفقهاء (- رض-) اكتفوا عن بيان هذا المقال بما يفيد على وجه الكمال و هو لفظ النيابة ضرورة أنّها ليست إلّا عبارة عن قيام الإنسان مقام غيره و ان شئت عبّرت عنه بإقامة الإنسان نفسه مقام غيره و ليس معنى التنزيل الذي ذكره الماتن (- قدّه-) إلّا هذا و من المعلوم انّ كلّ من ناب عن غيره فان تنزيل نفسه منزلة ذلك الغير مركز في ذهنه في مقام الإتيان بذلك العمل و إن كان على وجه البساطة التي لا يستطيع بيان تفصيلها إلّا العلماء كما هو الشّأن في غالب الأمور المركوزة في أذهان العوام فلا- يلزم ما رآه المورد من إهمال الفقهاء (- رض-) ما يجب بيانه و لا بطلان عمل الإجراء لأنّ ذلك المعنى البسيط المركوز في أذهانهم كاف في صحّة العمل كما في الدّاعي البسيط الذي يكتفى به عن قصد تفصيل اجزاء العمل و غيرها الثاني انّ ذلك مخالف لظاهر ما رواه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السّلام في خصوص استيثاره رجلا ليحجّ عن ابنه إسماعيل حيث قال عليه السّلام في ذيل الزّواية يا هذا إذا أنت فعلت هذا كان لإسماعيل حجة بما اتفق من ماله و كان لك تسع بما أتعبت من بدنك و مثله قوله عليه السّلام في رواية أخرى و لك تسع و له واحدة فإنّ ظاهرهما انّ العامل هو المتقرب بالعمل و إلّا لم يكن للرجل تسع من الثواب و على ما افاده الماتن (- ره-) لا يكون المتقرب بالعمل إلّا المنوب عنه وحده و لا يستحقّ الثواب إلّا هو فلا يكون للعامل شيء من ذلك ثمّ قال و بالجملة فتصحح العبادات المستأجر عليها على الوجه المذكور غير مستقيم بل الأجير يعمل العمل متقربا للمستأجر فالعامل هو المتقرب من دون تنزيل لا- المنوب عنه و لعلّ الوجه في ذلك هو منع وجوب المباشرة في الواجبات إلّا ما خرج بدليل خاصّ استنادا إلى الجمع بين عمومات المعاملات من الكتاب و السنّة و بين أدلّة الواجبات و على هذا فيكون الإنسان مختيرا بين إيجاد المأمور به بنفسه و بين إيجادها بواسطة نائبه ثمّ ذكر أنّه لا- منافاة بين الإخلاص و بين أخذ الأجرة لأنّها ليست وجهها للعمل و عنوانا للمأمور به حتّى ينافي قصدها قصد الإخلاص

بل من جملة الدّواعي إلى إيجاد الفعل فقد لا- يستطيع الإنسان و لا يقدر على إيجاد الواجب إلّا بأجرة كما لو اشتاق إلى الجهاد الواجب كفاية فلم يتمكّن منه إلّا بان يصير أجيرا لغيره فيأخذ منه الأجرة و يستعدّ للجهاد هذا ما افاده المورد و فيه انّ خبر ابن سنان و

نحوه ساكت عن الكيفيّة و أنّ الإتيان هل هو على وجه التنزيل أو أنّه يتقرّب بنفسه و يأتي للمنوب عنه و ما استشهد به على ما ادّعى دلالة الحديث عليه من كون تسع له قاصر عن إثبات مدّعا لإمكان القلب عليه بأنّ الحديث قد تضمّن كون واحدة لإسماعيل فلو كان الثواب دليلا على كون المثاب هو المتقرّب للزم ان يكون إسماعيل هو المتقرّب مضافا إلى ان سياق الحديث يعطى أنّ ذلك من باب التفضّل لأنّ قوله عليه السّلام لك تسع في مقابل قوله (-ع-) كان لإسماعيل حجّة معناه و الله العالم أنّ تسع حجّات له لا تسعة أجزاء من حجّة واحدة و يشهد بأنّ ما ذكر هو المراد بالخبر ما روى مسندا عن عمرو بن سعيد الساباطي أنّه كتب إلى أبي جعفر عليه السّلام يسئله عن رجل اوصى اليه رجل ان يحجّ عنه ثلثة رجال فيحلّ له ان يأخذ لنفسه حجّة منها فوقع عليه السّلام بخطّه و قرأته حجّ عنه إنشاء الله تعالى فإنّ لك مثل اجره لا ينقص من اجره شيء إنشاء الله (-تعالى-) و روى مرسلا عن الصادق عليه السّلام عن الرّجل يحجّ عن آخر له من الأجر و الثواب شيء فقال للذي يحجّ عن الرّجل أجر و ثواب عشر حجج و يغفر له و لأبيه و لامه و لابنه و لابنته و لأخيه و لأخته و لعمّه و لعمّته و لخاله و لخالته أنّ الله واسع كريم

قوله طاب ثراه كون الفعل المقصود حصول التقرب (-اه-)

قد سقطت كلمة به بعد كلمة المقصود من قلم الناسخ و الصّحيح إثباتها

قوله طاب ثراه ممّا أمر به استحبابا و ارادة الشّارع (-اه-)

إبدال الضّمير بالتاء في كلمة ارادة من سهو القلم و الصّحيح و اراده عطفا على أمر به

قوله طاب ثراه ألّا ما يسمع من وصول النّفع إلى الميت (-اه-)

افراد كلمة يسمع مع جمع الضّمير المجرور في قوله و الحامل لهم سهو من القلم و الصّحيح ألّا ما يسمعون بصيغة الجمع

قوله عليه السّلام و لك تسعة بما أنعمت من ربك (-اه-)

هذا سهو من القلم و الصّحيح بما أتعبت من بدنك

قوله طاب ثراه قال في (-عد-) (-اه-)

هذه العبارة لا دخل لها بالمقاوم و أنّما المراد بها إيجار نفسه للإتيان بالصّلوة الواجبة على نفسه لأنّه قال عند تعداد شروط الإجارة ما لفظه السّابع إمكان حصولها للمستأجر فلو أجر من وجب عليه الحجّ مع تمكّنه نفسه للنيابة عن غيره لم يقع و كذا لو أجر نفسه للصّلوات الواجبة عليه فإنّها لا تقع عن المستأجر و هل تقع عن الأجير الأقوى العدم انتهى و من هنا علم أنّ تأنيث ضمير عليه و تذكير تقع في المتن سهو من القلم

قوله طاب ثراه و (-مع صد-) (-اه-)

لا بأس بنقل عين عبارة جامع المقاصد لترداد بصيرة في المقام قال (-ره-) في شرح عبارة (-عد-) المذكورة ما لفظه اي لو أجر من وجبت عليه صلاة نفسه لغيره ليصلّى الصّلوة الواجبة على الأجير لم يصحّ الإجارة قطعا لأنّه لا يمكن حصولها للمستأجر فلا يصحّ بذل العوض اجارة في

ص: ٣٠١

مقابلها و هل تقع عن الأجير حيث انه صلّاها عن نفسه الأقوى عند المصنّف (- ره-) العدم و وجه القوّة أنّه لم يفعلها عن نفسه لوجوبها عليه بالأصالة بل بالإجارة ليأخذ العوض في مقابلها فلا تكون مطابقة لما في ذمّته لأنّ التي في ذمّته هي الواجبة بالأصالة و لمنافاته الإخلاص (- ح-) لأنّ العبادة مفعولة لغاية حصول الأجرة و الإخلاص أنّما يتحقّق بقصد القربة خاصية لقوله تعالى و ما أمروا إلّا ليعبدوا الله مخلصين له الدين و يحتمل الصّحة لأنّ ذلك باعث و علّة في حصول الدّاعي كالأمر بالصّلوّة و غيرها ممّن يطاع و كما في الاستيجار للصّلوّة عن الميت و الحجّ و غيرهما من العبادات و يجاب بأنّ الباعث متى كان غاية اقتضى الفساد إذا نافي الإخلاص و الصّلوّة و نحوها في الاستيجار عن الميت و الحيّ متى لحظه فيها فعلها لحصول الأجرة (- أيضا-) اقتضى الفساد و ليس من لوازم حصول الأجرة فعلا قصدها عنده أو يقال أنّ هذه خرجت بالإجماع و كيف كان قدم الصّحة أظهر انتهى

قوله طاب ثراه كما زعمه البعض (- اه-)

يحتمل ان يكون المراد به المحقّق البهاني (- ره-) باعتبار ما مرّ منّا نقله عنه من أوّل جوابيه عن الإشكال

قوله طاب ثراه و جعله غاية التقرب (- اه-)

قد سقط حرف العطف قبل كلمة التقرب التي هي مبتدأ لا مضاف إليه لكلمة الغاية

قوله طاب ثراه لتبرّى ذمّة المنوب عنه (- اه-)

هكذا وجدته في نسخ المتن و الصحيح لتبرء بالتخفيف و الهمزة دون التشديد و الياء

قوله للزم الدور (- اه-)

هذا سهو من النّاسخ و الصحيح للزوم الدور ليكون مصدرا لا فعل ماض

قوله طاب ثراه و فيه نظر (- اه-)

وجه النّظر لعلّ الفرق بين النّذر و الإجارة بأنّ الوجوب الحاصل بالنّذر تعبدي لا ينافي الإخلاص بل يؤكّده بخلاف الوجوب الحاصل بالإجارة فإنّه توصلى

قوله دون ما ذكره الشّهيد (- ره-) في الذكرى من الاستدلال عليه بمقدّمين (- اه-)

قد أسبقنا نقل عبارة (- كرى-) المشتملة على الاستدلال بالمقدّمين فراجع و تدبر

قوله طاب ثراه نعم تعلق الأمر (- اه-)

قد سقط من النّسخ قبل هذه العبارة متّصلا بها قوله و صحّة الاستيجار موقوفه على صحّة قصد التقرب بذلك العمل المستأجر عليه

قوله طاب ثراه و هذا ليس متعلّقا (- اه-)

هذا من غلط النّاسخ و الصحيح و هذا ليس منه

قوله طاب ثراه ثمّ أنّ ما ذكرنا من الاتفاق على صحّة الاستيجار (- اه-)

توضيح ذلك أنّه قد وقع الخلاف تارة في تبرّع الأجنبيّ عن الوليّ و في معناه تبرّع احد الوليّين المتساويين في السنّ بالقضاء عن الآخر و اخرى في استيجار الوليّ غيره و في معناه استيجار احد الوليّين صاحبه لقضاء ما في ذمّته قال العلامة (- ره-) في (- كره-) و كذا يجوز للوليّ أن يستأجر عنه من يصوم انتهى و قال الشّهيد (- ره-) في (- س-) لو استأجر الوليّ غيره فالأقرب الإجزاء سواء قدر أو عجز و لو تبرّع الغير بفعله احتمل ذلك انتهى و قال في (- س-) (- أيضا-) لو استأجر أحدهما صاحبه على الجميع بطل في حصّة الأجير و لو استأجره على ما يخصّه فالأقرب الجواز انتهى لكنّه صار إلى خلافه في (- كرى-) فقال الأقرب أنّه ليس له الاستيجار لمخاطبته بها و الصّلوّة لا تقبل التحمّل عن الحيّ ثمّ احتمل الجواز و ثالثه في الملازمة بين جواز الاستيجار و جواز التبرّع فقد عرفت من كلام (- س-) نفيها حيث أجاز استيجار الغير و لم يجز تبرّعه و أنّما احتمله احتمالا و أثبتها في الجواهر مدّعا عليه الصّورة فإنّه

(- ره-) بعد ان استدلل على سقوط القضاء عن الولي بالتبرع قال و منه ينقدح جواز استيثار أحد الوالدين الآخر على ما يخصه كما صرح به في (- س-) بل و استيثارهما الأجنبي لاتحاد المدرك و هو أنه عمل جاز التبرع به فجاز الاستيثار عليه كالعكس و ان فرق بينهما في (- س-) فاستقرب الجواز في الأول و احتمله في الثاني لكنه في غير محله ضرورة تحقق التلازم بينهما كما هو مفروغ عنه في محله و لا- ينافي ذلك وجوبه على الولي ضرورة ارتفاع موضوع الوجوب بأداء الأجير كما هو واضح ثم حكي تقوية صاحب (- ك-) للقول بأن الوجوب تعلق بالولي و سقوطه بفعل غيره يحتاج إلى دليل ثم قال قلت بل ضعفه ظاهر كما لا يخفى على من أحاط بنصوصهم عليهم السلام و فهم رموزها و ما لحنوه من القول فإنه لا يستريب في جواز التبرع و متى جاز الاستيثار و متى جاز معا و وقع الأداء برئت ذمة الولي لفراغ ذمة الميت (- ح-) التي شغلها كان سببا للوجوب عليه على وجه التأديبه عنه كالدين إذ قد عرفت ان التحقيق وقوع ذلك عن الميت و إبرائه له من خطاب القضاء لا أنه يقع للولي نفسه كما زعم بعضهم انتهى و مما افاده يظهر غرابه ما في المستند حيث قال في عداد فروع مسئله قضاء الولي ما لفظه السادس يجوز لغير الولي قضاء الصوم عن الميت تبرعا و قد مر ما يدل عليه في بحث الصلوة و لا- ينافيه وجوبه على الولي كما لا ينافي جواز التبرع بأداء دين زيد عن وجوب أدائه عليه السابع الحق عدم السقوط عن الولي بتبرع الغير و لا باستنجاهه أو وصية الميت بالاستيثار للأصل فان قيل بفعل الغير تبره ذمة الميت و لا صوم عليه فلا- معنى لقضاء الولي عنه قلت ما اري مانعا من قضاء متعدّد عن واحد و لا ضير في ان يشتغل ذمة أحد بشيء و يجوز؟؟؟؟؟؟ بالتعاقب فإن أمثال هذه الأمور ليست مما يقاس على المحسوسات و قد مرّ بيان ذلك مستوفى في كتاب الصلوة انتهى و قال في كتاب الصلوة هل يجوز للولي استنجاه ما يجب عليه من القضاء أم لا الأقرب الثاني وفاقا للحلي و المنتهى و الذكري و الحدائق لأصالة عدم السقوط عنه بفعل الغير و استصحاب الوجوب و عدم جواز الاستنابة في الصلوة عن الحيّ و الولي حيّ و التكليف عليه و الفرق بينه و بين وصية الميت ظاهر إذ في صورة الوصية لم يثبت الوجوب على الولي بخلاف المورد فإن الوجوب ثبت عليه و السقوط يحتاج إلى دليل خلافا للمحكي عن (- كره-) و صوم (- س-) و ابن فهد فجوزوا الاستيثار لأنّ قوله يقضى الوارد في أكثر تلك الأخبار ليس صريحا في المباشرة و لدلالة الأخبار على كون الصلوة دينا و الدين يصح ان يقضيه كلّ احد و لقوله عليه السلام في روايه عمّار لا يقضيه إلا رجل مسلم عارف دلّ على جواز قضاء كلّ احد و لقبول القضاء عن الميت النيابة و الاستيثار و يردّ الأول بأنّ قوله عليه السلام يقضيه حقيقة في قضائه بنفسه لأنه معناه فكيف ليس صريحا بل هو المتبادر منه و الاستيثار ليس معنى لقوله (- ع-) يقضى و الثاني بأنّ لا نسلم انّ كلّ دين ممّا يصح ان يقضيه كلّ احد و لهذا لا تصحّ الصلوة عن الحيّ و التعليل في قضيه الختمية لو ثبت فإنما ينفع في موضع الانجبار لضعفها سلّما و لكنّ الكلام ليس في سقوط الصلوة عن الميت بل عن الولي و لا استبعاد في سقوطها عنه بفعل الغير و بقائها على ذمة الولي (- أيضا-) لتعلق الوجوب به أولا و لذا نقول بالوجوب عليه لو تبرع احد بالصلوة للميت (- أيضا-) فان قلت لا صلاة على الميت (- ح-) حتى يجب قضاؤها على الولي قلنا كانت عليه الصلوة حين الوفاة و صار هو سببا لتعلق الوجوب بالولي فيستصحب وجوبه (- ح-) عليه و ان سقط عن الميت بفعل غيره تبرعا و لذا لو استأجر الوصي أحد القضاء ما لا يجب على الولي من فوائت الميت لا يرتفع الوجوب عن الأجير بتبرع غيره مع انّ في صحته هذه الصلوة إجارة و سقوطها عن الميت نظر فإن وجوبها عينا على الولي ينافي السقوط بفعل الغير و لو كان لما وجب قضاء على وليّ عينا ابدا بل يكون واجبا عليه و على سائر الناس تخيرا و يكون واجبا كفاثيا و هم لا يقولون به و لا يقولون

ص: ٣٠٢

بعقاب غير الولي مع الترك و هو معنى الوجوب العيني و إذا وجب عليه عينا فلا معنى لوجوبه على غيره (- أيضا-) بمعنى أنه لو فعله لسقط (- أيضا-) و الثالث بأنه لا كلام في جواز قضاء كل أحد عن الميت بل الكلام في جواز استيثار الولي فيما وجب عليه و جواز قضاء ما وجب على الولي و الرابع بمنع قبول مطلق القضاء للاستتابة و الاستيثار و السند واضح مما مرّ انتهى ما في المستند و فيه مواقع للنظر فمنها قوله لا اري مانعا من قضاء متعدّد عن واحد (- اه-) فإنّ فيه أنه غير معقول على سبيل الحقيقة نعم يتصوّر التعدّد في القضاء على سبيل الاحتياط بأن يؤتى بالثاني احتياطاً عن احتمال فساد الأوّل سواء كان الآتي بالثاني هو الأوّل أم غيره و لكن الإتيان على سبيل الاحتياط ممّا لا- دخل له بالمقام و منها قوله و لكن الكلام ليس في سقوط الصلوة عن الميت بل عن الولي و لا استبعاد في سقوطها عنه بفعل الغير و بقائها على ذمة الولي (- أيضا-) (- اه-) فإنّ فيه أنّ الكلام ليس في سقوط الصلوة و لا في سقوط الصيام عن الولي و أنّما الكلام في سقوط القضاء عنه و معلوم أنّ القضاء بعنوان كونه قضاء لا مجال لبقائه بعد سقوطه عن الميت المقضى عنه و منها قوله كانت عليه الصلوة حين الوفاء و صار هو سبباً لتعلّق الوجوب بالولي فيستصحب وجوبه (- ح-) عليه و ان سقط عن الميت بفعل غيره فإنّ فيه أنه لما كان الواجب عليه القضاء و قد سقط عن الميت لا- يبقى موضوع للقضاء حتّى يستصحب و منها قوله لو استأجر الوصي أحد القضاء ما لا يجب على الولي من فوائت الميت لا يرتفع الوجوب عن الأجير بتبرّع غيره فإنّ فيه أنّ لقائل أن يقول انه تنفسخ الإجارة لفوات محلّها إذ لم يقم على هذا الحكم نصّ و لا إجماع و مقتضى القاعدة ما ذكرناه من انفساخ عقد الإجارة إذ لم يبق له محلّ بعد فعل المتبرّع أو غيره فمحصل الكلام أنّ ما أورده على وجوه موافقينا في محلّه لكننا نستدلّ بقوله عليه السلام يقضى و مناط الاستدلال هو مادّة القضاء لا عدم اقتضاء المباشرة لأنّ الحقّ اقتضاء الفعل المسند الى الفاعل المباشرة و ذلك لأنّ مادّة القضاء تنتفي بإقدام الغير على الإتيان به بتبرّع أو غيره فيرتفع الأمر عن الولي و منها قوله (- ره-) فإنّ وجوبها عينا على الولي ينافي السقوط بفعل الغير (- اه-) فإنّ فيه أنّ السقوط بانتفاء الموضوع لا- ينافي الوجوب العيني ألا- ترى أنه لو صار اجير النقل متاع من مكان الى مكان آخر وجب عينا فاذا تلف المتاع سقط عنه الوجوب فتدبّر جيدا

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَشْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمتقنين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقله المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمتقنين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتي بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمي لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج في البحث والدراسة وتطبيقها في أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مجمع القائمية الثقافي والديني في أصفهان، مكاتب مراجع التقليد، مركز النور للدراسات

الكمبيوترية في العلوم الإسلامية، مؤسسه مهر للدراسات الكمبيوترية في الحوزة العلمية بأصفهان، مركز المكتبات العامة، المتاحف

ومركز الوثائق لآستان القدس الرضوي، مؤسسه تبيان الثقافية، منظمة الحج والزيارة، منشورات مسجد جمكران المقدس، منظمات

والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباهه اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكل، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى : Info@ghaemiyeh.com

هاتف المكتب المركزى ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شئون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
أصبحان

الغامدية

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

